إعداد | قسم الدراسات والأبحاث

مجموعة العمل
من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

المشهد العام لفلسطينيي سورية

خلال عام 2024

شباط / فبراير 2025

المشهدُ العامُّ لِفلسطينيّي سورية

خلالَ عام 2024

إعداد قسم الدراسات والأبحاث

مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية

مقدمة

وَجدَ اللاجئونَ الفلسطينيّونَ في سوريةَ ملاذًا آمنًا بعد نكبتهم عام 1948، واستقّروا فيها على مدار ستّةِ عقودٍ وزيادة، لكنّ الحربَ في سوريا الّتي أشعلها النّظامُ بعدَ الحراكِ السِّلميِّ عامَ 2011 حوَّلتْ حياتَهُم إلى جحيمٍ، فقصفَتْ قواتُ النّظامِ البائدِ مخيماتِهِم وتجمُّعاتِهِم، مَا شتَّتَ شملَهُم داخلَ سوريةَ وخارجَها، وَأَوْدَتْ بحياةِ أكثرَ من 4300 ضحيةٍ، وتسبّب باعتقالِ أكثرَ من 3 آلافٍ.

كانَ عامِ 2024 استثنائيًا، حملَ أحداثًا كثيرةً أثَّرتْ على فلسطينيي سوريةَ، أبرزُها الحربُ الإسرائيليّةُ على غَزّةَ ولبنانَ وسوريّةَ، والّتي تسبّبَتْ في نزوحِ وتشريدِ الآلافِ منهُم ووقوعِ ضحايا بينَهُم، فيما كانَ الحدثُ الثّاني الذي يَكتبُ فصلاً جديدًا من حياتِهم سقوطُ النّظامِ السّوريِّ وهروبُ الرئيسِ المخلوعِ بعدَ سيطرةِ المعارضةِ السّوريّةِ على السُّلطةِ في سوريّةَ.

يضافُ إلى هذَين الحَدَثَيْنِ البَارزَيْن، استمرارُ نزوحِ الآلافِ منهُم عن منَازلِهم، وتزايدُ الهجرةِ من سوريةَ، في وقتٍ سابقٍ قُبَيلَ سقوطِ النّظامِ، بسببِ انتشارِ الفقرِ واعتمادِهِم على المساعداتِ الإنسانيّةِ وَتَرَدّي بنيةِ المجتمَعِ الأخلاقِيّةِ والقِيَمِيَّةِ في مناطقِ سيطرةِ النّظامِ، والتّضييقِ الأمنِيِّ عليهِم والاضطرابِ القانونِيّ في سوريةَ وفي دُولِ النّزوحِ واللُّجوءِ.

ويستعرضُ هذا التّقريرُ المشهَدَ العامَّ للاّجئينَ الفلسطينيّينَ من سوريّةَ عامَ 2024، من خلالِ اثنَيْ عَشَرَ بابًا يُغطّي أبرزَ تطوُّراتِ أوضاعِ فلسطينيي سوريةَ، سَعيًا من مجموعةِ

العمل من أجل فلسطينيي سوريةَ لإحاطةِ صُنّاع القرار والمؤسّساتِ والجمعِيّاتِ الفلسطينيّةِ والعربيّةِ والإسلامِيّةِ والدُوليّةِ بما آلتْ إليهِ أوضاعُهُم، ووَضْعِهِم أمامَ مسؤوليّاتِهِم الّتي تُحَتّمُ عليهِم رفعَ مستوى الاستجابةِ للأوضاعِ الإنسانيّةِ الصّعبةِ الّتي يَعيشُها فلسطينيو سوريةَ، وَتطويرَ عمَليّاتِهِم لتقديمِ الحمايةِ الجَسَديّةِ والقانونِيّةِ لَهُ، وَمراعاةَ وَضْعِهِ وَمُعامَلَتِهِ كَلاَجِئٍ طُردَ من منزِلِهِ مَرَّاتٍ عديدةٍ.

هذا التقريرُ الّذي تُصدِرُهُ مجموعةُ العملِ من أجلِ فلسطينيي سوريةَ باعتبارها مُنَظَّمَةً حُقُوقِيَّةً، يأتي ضمنَ سلسلةِ تقاريرَ وأبحاثٍ تُتابِعُ شأنَ فلسطينيي سوريةَ، وَترصُدُ الانتهاكاتِ والأحداث التي تعرّض لها اللاجئون الفلسطينيون السوريون منذ العام 2012 لتوثيق مرحلة مهمة من مراحل اللجوء الفلسطيني، وإعداد الوثائق اللازمة للدفاع عن حقوقهم في مختلف المحافل الدولية والقانونية.

الفهرس

الاختلالُ القانونيُّ..... 5
العدوانُ الإسرائيليُّ على غزةَ ولبنانَ وسوريّةَ 17
سقوطُ النّظامِ السوريّ وسيطرةُ المعارَضَةِ..... 22
الموقفُ الرّسميُّ الفلسطينيُّ.. بياناتٌ وتصريحاتٌ..... 30
سياسةُ الإدارةُ الجديدةُ في سورية تجاهَ الفلسطينيين..... 39
أولاً: المؤسساتُ الرسميّةُ 40
ثانياً: المؤسّساتُ الشعبيّةُ..... 43
المرجِعِيّةُ الفلسطينيّةُ في سوريةَ 44
سجون النظام السوري... معتقلون ومحررون 51
إعادة الإعمار 55
العودة إلى المخيمات والتجمعات..... 58
وكالة الأونروا وفلسطينييو سورية 63
انتشار الفقر والأمراض الاجتماعية 68
الهجرة..... 72
ضحايا ومفقودين (إحصائيات وأرقام العام 2024)..... 75

الاختـلال القانـونـي

الاختلال القانوني

شهدَ عامُ 2024 كغيرهِ منَ السنوات السّابقةِ اختلالاً واضطرابًا في الوضعِ القانونيِّ لِفلسطينيّي سوريةَ في عددٍ منَ البلدانِ التي يُقيمونَ فيها، واستمرتْ دُولٌ أخرى بتطبيقِ قوانينَ سابقةٍ تفرضُ على الفلسطينيِّ السُّوري شُروطًا وتقييداتٍ مُعَيَّنةً، كما افتقدَ الآلافُ منهمْ للحمايةِ في شمالِ سوريةَ ومصرَ وتركيا رغمَ أنهمْ مسجلون لدى الأونروا كلاجئينَ فلسطينيينَ، كما رَصَدَتْ مجموعةُ العملِ تغييراتٍ قانونيةً طالَتْ فلسطينيي سوريةَ في العديدِ منَ الدولِ بعدَ سقوطِ النّظامِ السّوري وسيطرةِ المعارضةِ على مقاليدِ الحكمِ في سوريةَ.

الأوضاعُ القانونيّةُ قبلَ سُقوطِ النّظامِ السّوريِّ

1 في سورية

- في أيلول/سبتمبر؛ أصدرَ مديرُ الشّؤونِ المدَنِيّةِ قرارًا بإيقافِ تسجيلِ واقعاتِ الأحوالِ المدنيّةِ للفلسطينيّينَ العرَبِ المُسجَّلينَ في قيودِ المؤسّسةِ العامّةِ للاّجئينَ الفلسطينيّينَ العربِ على قاعدةِ البياناتِ، بناءً على موافقةِ وزيرِ الدّاخليةِ في النّظامِ السّوريِّ، وكذلكَ إيقافُ طباعةِ تذكرةِ الإقامةِ المؤقّتةِ التي كانتْ تُعطى

للاّجئينَ الفلسطينيّينَ، ووقفِ دمج بياناتِ الّلاجئينَ الفلسطينيّينَ بِمشروع " أمانةِ سوريةَ الواحدةِ ".

- في الشّهر ذاتِهِ؛ أعلنَتْ سلطاتُ النّظام السوريِّ قرارَها وقفَ العملِ بالإجراءِ الّذي كانَ يُلزمُ كُلّ السوريّنَ ومن في حُكمِهِم - فلسطينيّي سورية- العائدينَ منْ لبنانَ بتصريفِ مبلغ 100 دولارٍ أمريكي لدى السُّلُطاتِ الجُمرُكِيَّةِ، مُبَرِّرةً ذلكَ بأنّهُ لتخفيفِ آثارِ العدوانِ الإسرائيليّ على لبنانَ.
- في تشرينَ الأوّل/أكتوبر: طلبَتْ حكومةُ النّظامِ السّوريّ آنذاكَ؛ من حاملي البطاقاتِ الإلكترونيّةِ (الذكيّةِ) المبادرةَ إلى فتحِ حساباتٍ مصرفيّةٍ باسمِ حاملِ البطاقةِ خلال 3 أشهرٍ، تمهيدًا لتحويلِ مبالغِ الدّعمِ إلى تلكَ الحساباتِ، واستَبْعَدتِ الفلسطينيّينَ مكتومِي القيدِ ممَنْ لَجَأُوا إلى سوريا في فتراتٍ مختلفةٍ منذُ نكسةِ حزيرانَ عام 1967 سواءٌ من أبناءِ قطاعِ غزّةَ الّذينَ يحملونَ جوازَ سفرِ السّلطةِ الفلسطينيةِ أو وثائقَ سفرٍ مصريّةٍ، أو أبناءَ الضِّفَّةِ الغربيّةِ الّذينَ هُجِّروا منَ الأردنِ إبَّانَ "أيلولَ الأسودَ" عامَ 1970، وكذلكَ من نزَحُوا إليهَا مِن لبنانَ بعدَ سنةِ 1982.

2 كردستان العراق

أصدرَ ديوانُ وزارةِ الدّاخليّةِ في إقليمِ كردستانَ العراقَ في شهرِ نيسانَ/أبريل 2024، تعميمًا يَقضي بتعليقِ مَنحِ تأشيراتٍ للمواطنينَ السّوريّينَ وَالفلسطينيينَ السّوريّنَ، سَواءٌ العُزّابُ أوِ العائلاتُ، وبِحسبِ مصادرَ مُطَّلِعةٍ، فَإنَّ السَّببَ وراءَ هذا التعميمِ يعودُ إلى ازديادِ عددِ المُخالِفينَ من هاتينِ الجنسيتينِ في الإقليمِ، ممنِ انتَهتْ تأشيراتُهُم أو توقَّفَتْ عقودُ عمَلِهِم النّظاميةِ.

وَتشيرُ المصادرُ إلى استغلال أراضي كردستان العراق كممرٍّ للهروبِ منَ الخدمةِ العسكريّةِ الإجباريّةِ في سوريةَ، الّتي تمتدُّ لنحوِ ثماني سنواتٍ للسوريّينَ وأربع سنواتٍ ونصف للفلسطينيينَ السوريّينَ، حتّى صدور قرارٍ بتسريحِهِم، وكشفَتِ المصادرُ عن وجودِ مكاتبَ تقومُ بإصدار عقودِ عملٍ وهميّةٍ لتسهيل دخول مدينةِ "أربيل"، مَا حَوَّلَ العمليّةَ إلى نوعٍ منَ المتاجَرَةِ بالتّأشيراتِ.

3 لبنـان

واجهَ فلسطينيو سوريةَ صعوباتٍ كبيرةٍ في تجديدِ الإقاماتِ، وعاشَ آلافٌ منهم بلا إقاماتٍ واضطُرُوا أن يبقَوا حبيسي المخيماتِ الفلسطينيّةِ هناكَ، مَا انعكسَ على أوضاعِهِم، ورَصَدَتْ مجموعةُ العمل اعتقالَ وترحيلَ عددٍ من فلسطينيّي سوريةَ بسببِ عَدَمِ تجديدِ إقامتِهم.

- في أيار/مايو، أوقفَتْ مديريةُ الأمنِ العامِّ اللبنانيِّ منحَ فلسطينيي سوريةَ الإقاماتِ، وأصبحُوا عرضةً للاعتقالِ والتّرحيلِ، ويُقدَّرُ عددُ الفلسطينيّينَ السوريّينَ المقيمينَ في لبنانَ بصورةٍ شرعيّةٍ والمُخَوَّلِينَ للحصولِ على الإقامةِ بـ 15,000 لاجئٍ فلسطينيٍّ.
- في حزيرانَ/يونيو، رفَعَ الأمنُ العامُّ قيمةَ الضّرائبِ والرسومِ المفروضةِ على كافّةِ المعاملاتِ القانونِيّةِ الخاصّةِ بالمُهَجَّرينَ السّوريّينَ والفلسطينيّينَ، لتسجيلِ أيِّ معامَلةٍ إلى مبلغ (4 مليون و900 ألف ليرة لبنانية) أي ما يعادلُ (55 دولار أمريكي).
- في أيلولَ/سبتمبر، رفضَتِ الجامعاتُ والمعاهدُ اللّبنانيّةُ تسجيلَ الطّلابِ الفلسطينيّينَ السّوريّينَ بذريعةِ عدَمِ حيازَتِهم على إقاماتٍ ساريةٍ، وطلبَتْ منهمُ الحصولَ على موافَقَةٍ خطِيَّةٍ من مديريّةِ الأمنِ العامِّ اللّبنانِيِّ، وهذهِ الأخيرةُ ترفضُ

منحَ هذهِ الموافقةِ ما لمْ يكُنْ لدى الطُّلاّبِ ورقةَ تسجيلٍ منَ الجامعةِ، وهُو مَا لا يُمكِنُهمُ الحصولُ عليهِ بسببِ عدَمِ تجديدِ الإقامةِ لهُم مِنْ قِبَلِ الأمنِ العامِّ.

4 الأردن

واصلَتِ السّلُطاتُ الأردنيّةُ فرضَ غراماتٍ تراكميَّةٍ بقيمةِ آلافِ الدولاراتِ الأمريكيةِ على فلسطينيِّي سوريةَ مقابلَ إقامتِهم داخِلَ أراضيها، وتفرضُ السلطاتُ على كلِّ فردٍ منَ اللاّجئينَ الفلسطينيّنَ من سوريةَ؛ أن يدفعَ غرامةً مقدارُها دينارٌ ونصفُ الدّينار (ما يعادل 2.11 دولار أمريكي) عن كلِّ يومٍ يقيمُ فيهِ بشكلٍ مخالفٍ، تبدأُ من تاريخِ دخولِهِم إلى الأراضي الأردنيّةِ بِطُرُقٍ غير قانونِيّةٍ.

- سَهَّلتِ السُّلطَاتُ الأردُنِيَّةُ دُخُولَ الفِلسْطِينِيِّينَ حَامِلِي وَثِيقةِ السَّفر السُّوريَّةِ خِلالَ النّصفِ الثَّانِي مِنَ العامِ 2024، بِشُرُوطٍ وَأسبَابٍ مُعَيَّنَةٍ، كزيارَةِ الأقَارِبِ وَأنْ يَكُونُوا كِبَارًا في السِّنِّ، أوْ لإجْرَاءِ مُقَابَلَةِ "لَمِّ شَمْلٍ" في سِفَارَاتِ الدُّوَلِ الأُورُوبيَّةِ بِالأُردن، أوْ لِلْعُبُور إِلَى السُّعُودِيَّةِ لأِدَاءِ العُمرَةِ.

5 مصـر

- اسْتَمَرَّتِ السُّلُطاتُ المِصْرِيَّةُ مُعامَلةَ فِلسطِينِيّي سُورِيَّةَ كوافِدِينَ أجانِبَ وَليسَ كلاَجِئِينَ، وَوَاجَهُوا مُعَاناةً حَقِيقِيَّةً علىَ جَميعِ الأصْعِدَةِ، القَانُونِيَّةِ وَالتَّعليميَّةِ وَالمَعيشِيَّةِ، وَعَانوْا تَمْيِيزًا حُكومِيًّا وَاضِحًا بَينَهُم وَبَينَ اللاَّجِئِينَ السُّورِيِّينَ وَغَيرِهِم مِنَ اللاَّجِئِينَ في مِصرَ.

- في أيلولَ/سبتمبر، أقرّتِ السّلطاتُ المِصريّةُ قانونَ رفع رُسوم الإقامَةِ الدّراسِيّةِ بنسبةٍ تَجاوَزَتْ 200%، مَا أثارَ موجةَ غضبٍ واستياءٍ بينَ اللاّجئينَ عمومًا وفلسطينيّي سوريةَ خاصّةً.

6 السعـوديـة

- واصلتِ المملكةُ عدَمَ اعترافِها بوثيقةِ السَّفَرِ السّوريّةِ للاّجِئينَ الفلسطينيّينَ، وَمَنَعَتْ عامَ 2024 الفلسطينيّينَ السّوريّينَ المُقيمِينَ في سُوريا ومصرَ ولبنانَ والأردن منَ السّفَرِ لأداءِ مناسكِ العُمرةِ والحجِّ، بَيْدَ أنَّها سَمَحَتْ لِأعدادٍ محدودةٍ منهُم بأداءِ العمرةِ على ضمانِ مُنَظِّمي الحَمْلاتِ.
- في أيارَ/مايو: ألغَتِ السُّعوديةُ تأشيراتِ الحجِّ الخاصّةِ بالفلسطينيينَ الحاملينَ للوثائقِ السّوريةِ، بعدَ مُوافقَتِها المبدئِيَّةِ على مَنحِها، وحسبَ مصادر مجموعةِ العمل؛ فإنَّ السُّلطاتِ أصدرتْ تأشيراتٍ للفلسطينيّينَ السوريّينَ، لكنّها سرعانَ ما ألْغَتْها دونَ تفسيرٍ واضحٍ للأسبابِ، وقد أدّى هذا القرارُ إلى تعقيداتٍ لمكاتبِ الحجِّ والعمرةِ الّتي كانَتْ قدْ حجزَتِ الفنادقَ والمرَافِقَ اللاّزمةَ استعدادًا لاستقبالِ الحُجَّاج.

7 الإمـارات

شهدتْ دولةُ الإماراتِ العربيّةِ المتّحدةِ تَحَوُّلاً في سياساتِها المُتَعَلِّقةِ بمنحِ التّأشيراتِ للفلسطينيينَ منذُ السّابعِ من أكتوبَرَ عامَ 2023، حيثُ ترفضُ منحَ طلباتِ التأشيراتِ المُقدّمةِ من حامِلي الوثائقِ والجوازاتِ الفلسطينيّة بأنواعِها، بعدَ أنْ كانتْ تمنَحُهُم إيّاها سابقًا، وأشارَتْ مصادرُ لمجموعـةِ العمـلِ أنَّ عـــددًا من أصحـابِ

المكاتبِ السياحيّةِ في سوريةَ ومِصرَ أكّدوا أنَّ الإماراتِ أرسلَتْ لهُم عبرَ البريدِ الإلكترونيِّ بِعدَمِ قَبولِ الفلسطينيينَ حمَلةِ الوثائقِ السّوريّةِ وحَمَلةِ جوازاتِ السلطةِ الفلسطينيّةِ دخولهِم لدولةِ الإماراتِ، منوّهينَ أنَّ الأخيرةَ لم تُصدِر قرارًا رسميًّا بهذا الشّأن وإنما كانَ قرارُها شفهيًّا غيرَ معلَنٍ، فيما استطاعَ عددٌ من فلسطينيي سوريةَ الحصولَ على تأشيرةِ دخولِ الإماراتِ بشروطٍ مُعيّنةٍ.

8 تركيا

واجهَ فلسطينيو سوريةَ مشكلةً كبيرةً على صعيدِ العملِ والتّنقُلِ وتسجيلِ الأطفالِ في المدارسِ، في ظلِّ تطبيقٍ صارمٍ لقانونِ العملِ والإقامةِ في مدينةِ اسطنبول تحديدًا، حيثُ يقيمُ فيها العددُ الأكبرُ والشّريحةُ الأضعفُ منَ الفلسطينيينَ المقيمينَ في تركيا، وهؤلاءِ إمّا لا يحملونَ بطاقةَ الحمايةِ المؤقّتةِ "كيملك"، أو أنّهُم حصَلوا علَيها من ولايةٍ أُخرى، لِذا فَهُم مُهدَّدونَ بِالتّرحيلِ إلى سوريةَ أو إلى الولايةِ التّركيةِ الّتي استخرَجُوا مِنها بطاقتَهُم، في حالِ أوقفَتْهُم دوريّاتُ الشُّرطةِ والأمنِ التّركيِّ الّتي تَنتشِرُ دائمًا في المحَطّاتِ والسّاحَاتِ والطُّرقَاتِ.

- رَصدَتْ مَجموعةُ العملِ خلالَ عامِ 2024 اعتقالَ وترحيلِ عددٍ من فلسطينيّي سوريةَ لِعدَمِ امتلاكِهِم بطاقةَ "كمليك"، مَا أدخلَهُم في مشكلاتٍ جديدةٍ بعدَ المشاقِّ الّتي عانَوهَا عندَ الّدخولِ إلى تركيّا.
- في آب/أغسطس: دعَتِ السّفارةُ الفلسطينيّةُ في أنقرةَ، الفلسطينيّينَ المقيمينَ في تركيا والّذينَ سجّلوا لِتسويةِ أوضاعِهِم القانونيةِ إلى مراجعةِ مديريّاتِ دائرةِ الهجرةِ في مناطقِ إقامتِهم، ضمنَ مبادرةٍ أطلقَتْها السّفارةُ الفلسطينيّةُ بهدَفِ مُعالجةِ الأوضاعِ القانونِيّةِ لِلفلسطينيّينَ في تُركيّا.

9 أوروبـا

واصَلَتِ الدُّوَلُ الأوروبيّةُ تصنيفَ جنسيةِ فلسطينيّي سوريةَ بـمُسمّى "بِلاَ وَطَنٍ" وهُوَ إجراءٌ مخالفٌ للقانونِ الدّوليِّ الإنسانيِّ، لأنَّ الفلسطينيَّ ليسَ مجهولَ الهويّةِ، ولِهذَا الإجراءِ أبعادٌ سياسيّةٌ، وفي تطورٍ مُلفِتٍ أقَرّتْ عددٌ منَ الولاياتِ الألمانيّةِ الاعترافَ بـ"إسرائيل" شرطًا للحصولِ على الجِنسيّةِ الألمانيّةِ، وَهناكَ مطالباتٌ في دولٍ أوروبيّةٍ أُخرى بتطبيقِ هذا القرار.

ألمانيا

مَارسَتِ الشُّرطةُ الألمانيّةُ انتهاكاتٍ جسيمةً ضِدَّ المتظاهرينَ الفلسطينيّينَ السّلمِيّنَ في برلينَ، المُطالبِينَ بوقفِ حملاتِ الإبادةِ الجماعيّةِ الّتي يُمارسُها الاحتلالُ الإسرائيليُّ في قطاعِ غزّةَ وفي عمومِ فلسطينَ، ووثّقَتْ مجموعةُ العملِ العديدَ من حالاتِ العنفِ المُفرطِ الّتي تَعرّضَ لها المتظاهرونَ مِن بينِهم فلسطينيّونَ من سوريةَ على أيدِي الشُّرطةِ، وشمِلَ ذلكَ الضّربَ والتّقييدَ والسّحْلِ في الشّوارعِ، ما أدّى إلى إصاباتٍ جَسديَّةٍ وكسورٍ وفقدانٍ لِلوعي.

السويد

ازدادَ قلقُ معظمِ اللّاجئينَ في مملكةِ السّويد معَ وصولِ أحزابِ اليمينِ، واليمينِ المتَطرِّفِ إلى السُّلطةِ هناكَ، والّتي اتّخذتْ حُزمةً منَ الإجراءاتِ الّتي يَصِفُها اللّاجئونَ بالمعادِيَةِ لَهُم، ووَاجهَ فلسطينيّو سوريةَ صعوباتٍ في الحصولِ علىَ الإقامةِ الدّائمةِ، وحصَلُوا فَقط علىَ إقاماتٍ مُؤَقَّتةٍ؛ وهوَ ما يُشكِّلُ عائقًا أمامَ تحقيقِ طموحاتِهِمْ

المُستقبليّةِ وعاملاً مهمًا في عدمِ القُدرةِ علىَ الاستقرار في البلدِ الّذي يَضُمّ مهاجرينَ من شتّى أصقاع الأرض.

- حَرَمَتْ دائرةُ الهجرةِ السويديّةِ فلسطينيينَ منْ سوريةَ ولبنانَ منَ الجنسيّةِ السويديّةِ، بسببِ انتمائِهِم وعملِهِم سابقًا في فصائلَ فلسطينيّةٍ في سوريةَ ولبنانَ، رغمَ استيفاءِهِم شروطَ الحصول على الجنسيّةِ؛ كالعملِ بعقدٍ دائمٍ، والحصول على الإقامةِ الدّائمةِ في السويدِ.
- هاجَرَتْ عشراتُ العائلاتِ الفلسطينيّةِ والسّوريّةِ هجرةً عكسيّةً منَ السّويدِ، بسببِ الخوفِ من نزعِ السُّلطاتِ السّويديّةِ أطفالَهُم منهُم، بعدَما سُجِّلَتْ عشراتُ الحالاتِ خلالَ السّنواتِ السّابقةِ والّتي أثّارَتِ الذّعرَ في المجتمعاتِ العربيّةِ وذوي الأصول المهاجِرةِ.

هولندا

أعلنَتِ الحكومةُ الهولنديّةُ اليمينيّةُ في الرّبع الأخير من عام 2024؛ نِيّتهَا تشديدَ قوانينِ الهجرةِ والتّجنيس، بما في ذلكَ رفعُ فترةِ الإقامةِ المطلوبةِ للحُصول على الجنسيّةِ إلى عشرِ سنواتٍ، وتجميدُ معالجةِ طلباتِ اللجوءِ لمدّةٍ تصِلُ إلى عامَين، وتقليصُ إجراءاتِ لمِّ الشّمل بشكلٍ كبير، وأوضحتِ الحكومةُ أنَ هذهِ الإجراءاتِ تأتي في إطار خُطّةٍ لتقليصِ عددِ اللاّجئينَ الوافدينَ إلى هولندا حتّى تطبيقِ القوانينِ الأوروبيّةِ الجديدةِ المُتعلِّقَةِ بالهجرةِ في عام 2026.

التّطوُّراتُ القانونيّةُ في ظِلِّ الحكومةِ الانتقاليّةِ السّوريّةِ

في سوريةَ

- لمْ يُسَجّلْ في سوريةَ بعدَ سقوطِ النّظامِ السّوري تغيّراتُ قانونيّةُ سلبيّةُ تَخُصُّ اللاّجئينَ الفلسطينيّينَ، لكنَّ الحدثَ الأهمَّ للفلسطينيينَ هوَ إلغاءُ التّجنيدِ الإجباريِّ في جيشِ التّحريرِ الفلسطينيِّ، وتشكيلُ جيشٍ سوريٍّ جديدٍ؛ ما يوحي بقربِ حَلِّ جيشِ التّحريرِ الفلسطينيِّ في سوريةَ.
- ارتفعتْ مطالبُ مؤسساتٍ فلسطينيّةٍ وحقوقيّينَ وناشطينَ فلسطينيّنَ بضرورةِ إلغاءِ التّعديلاتِ والتّغييراتِ القانونيّةِ الّتي أصدرها النّظامُ البائدُ، وضرورةِ العودةِ للقراراتِ الّتي ساوَتْ بينَ السُّوريينَ والفلسطينيّينَ في الحقوقِ والواجباتِ، كما تَداولَ حُقوقيّونَ مطالبَ منحِ الجنسيّةِ السوريّةِ للفلسطينيينَ في سوريةَ، معَ تحذيراتٍ منْ تأثيرِ ذلكَ على القضيّةِ الفلسطينيّةِ.

لبنـان

- بتاريخ 19 كانون الأول/ديسمبر2024؛ أعلنتِ السُّلُطاتُ اللُّبنانيّةُ عن تسهيلاتٍ تسمحُ بمغادرةِ الرّعايا السّوريّنَ والفلسطينيّنَ اللاَّجئينَ في لبنانَ عبرَ المراكزِ الحدوديّةِ البرّيّةِ، بعدَ تسويةِ أوضاعِهِم القانونيةِ وفقًا للإجراءاتِ المعمولِ بِها، وشمِلَتْ هذهِ التسهيلاتُ جميعَ اللاجئينَ، سواءٌ دخَلُوا لبنانَ بِطُرُقٍ شرعِيَّةٍ أو غير شرعِيَّةٍ، ودونَ النَّظَرِ إلى مُدَّةِ المُخالَفَةِ، معَ ضَمانِ عدَمِ إصدارِ بلاغاتِ منعِ دخولٍ بحقِّهِم، وذَلكَ ضمنَ ضوابطَ وشروطٍ مُعيّنَةٍ.

وكانتْ رسومُ تسويةِ الأوضاعِ وتجديدِ الإقاماتِ قبلَ صدور هذا القرار تَصِلُ إلى 13 مليونَ ليرةٍ لبنانيَّةٍ (حوالي 144 دولارًا أمريكيًا) لتسويةِ وضعِ المغادَرةِ لشخصٍ واحدٍ فقط، ما شَكَّلَ عِبئًا ماليًا على اللاجئينَ.

- 21 كانون الأول/ديسمبر؛ أعلنتِ السفارةُ السوريّةُ في بيروتَ عنْ تقديمِ خدمةِ تمديدِ جوازاتِ السّفرِ السّوريةِ منتهيةِ الصّلاحيّةِ لمدّةِ ستّةِ أشهُرٍ كحَدٍّ أقصى، تبدأُ منْ تاريخِ انتهاءِ صلاحيّةِ الجواز، وأكّدَ لاجئونَ فلسطينيّونَ للمجموعةِ تجديدَ وثائقِ سفرهم السّوريةِ المنتهيةِ منذُ سنواتٍ، وأنَّ معاملةَ الفلسطينيِّ السوريِّ كانَتْ سريعةً ولم يكنِ الشّخصُ بحاجةٍ لانتظارٍ طويلٍ لإتمامِ المعامَلةِ، كما كانَ اللاجئُ يستطيعُ اصطحابَ العديدِ منْ وثائقِ السّفرِ الخاصّةِ بعائلتهِ دونَ اشتراطِ حضورِ أصحابِها، وما يجدرُ ذِكرُهُ أنّهُ في عهدِ النّظامِ البائدِ كانَتْ تكلفةَ جوازِ السّفرِ "غيرِ المستعجَلِ" لمَنْ هُمْ خارجَ سوريةَ منَ اللاّجئينَ الفلسطينيّينَ والمواطنينَ السوريّينَ تَصِلُ إلى 300 دولارٍ أمريكيٍّ، ووصلَتْ تكلفةُ "المستعجَلِ" إلى 800 دولارٍ أمريكيٍّ، ويُضافُ إليها حوالى 150 إلى 200 دولارٍ أمريكيٍّ "لإرضاءِ المُوظّفِ".

مصر

- 27 كانونَ الأوّلَ/ديسمبر؛ أصدرتِ السّلطاتُ المصريّةُ قرارًا بمنعِ دخولِ الفلسطينيّينَ القادمينَ منْ سوريةَ وأربعِ دُوَلٍ عربيّةٍ إلى مصرَ وحتّى إشعارٍ آخرَ، وكشفتْ مصادرُ إعلاميّةٌ أنَ الدولَ الأربعَ إضافةً لسوريةَ هيَ: السودانُ وليبيا والعراقُ واليمنُ.

ولمْ توَضّحِ السلطاتُ المصريّةُ أسبابَ القرارِ، علمًا أنَ مصرَ كانتْ تمنعُ حمَلَةَ وثيقةِ سفرِ اللاجئينَ الفلسطينيّنَ في سوريةَ منْ دخولِ أراضِيها إلاّ باستثناءاتٍ وفي ظروفٍ مُعينّةٍ، وهذهِ الاستثناءاتُ كانتْ في عهدِ الرئيسِ المصريِّ الرّاحلِ " محمّد مرسي " حيثُ سمحَ لهمْ بالدّخولِ دونَ شروطٍ مُسبقَةٍ.

تـركيـا

اشتكَى عددٌ منَ اللاّجئينَ الفلسطينيّينَ السوريّينَ منعَ السّلطاتِ التُّركيّةِ لهمْ دخولَ الأراضي السوريّةِ عبرَ المعابرِ الحدوديّةِ، رغمَ تقديمِهِمْ وثائقَ تُثبتُ أنهمْ وُلِدُوا وعاشُوا في سوريةَ كلاجئينَ فلسطينيّينَ منذُ عقودٍ، وأفادَ اللاّجئونَ أنَّ السّلطاتِ التّركيّةَ تمنعُ دخولَهُمْ بسببِ ورودِ كلمةِ " فلسطينيٍّ " في بطاقاتِ الحمايةِ المؤقّتةِ (الكملكْ)، ما يحصِرُ حقَّ العودةِ إلى سورية بالمواطنينَ السّوريّينَ فقط، وأوضحَ بعضُهمْ أنَّ السّلطاتِ التّركيةَ طالبَتْهُمْ بترجمةِ وتصديقِ بياناتِ العائلةِ كشرطٍ للسّماحِ لهُمْ بالعبورِ إلى سوريا، وهذه الإجراءاتُ مكلفةٌ ماديًّا وظروفهمُ المادِيّةُ صعبةٌ.

أوروبـا

- أوقفتْ عددٌ منَ الدّوَلِ الأوروبيّةِ دراسةَ ملفّاتِ لجوءِ القادمينَ منْ سوريةَ، دونَ توضيحٍ بأنّهُ يشملُ الفلسطينيينَ منْ سوريّةَ، ما فتحَ بابُ التكهُّناتِ حولَ مصيرهم، ففي ألمانيا صدرَتْ تعميماتٌ منْ دائرةِ الهجرةِ بوقْفِ دراسةِ ملفّاتِ لجوءِ السوريّنَ، ولمْ يصدُرْ ما يُوضِّحُ أنّهُ يشملُ فلسطينيي سوريةَ إلاّ أنَ واقعَ الحالِ يثبتُ أنهمْ مشمولونَ بالقرارِ، وبالتّواصلِ معَ عددٍ منْ اللاجئينَ الفلسطينيينَ أكّدوا لمجموعةِ العملِ أنَ دراسةَ ملفِ لجوئهمْ قدْ توقّفَ، حيثُ لمْ يَصدُرْ أيُّ قرارٍ بمنحِ الإقامةِ لأيٍّ منهُم.
- يعيشُ أبناءُ الجاليةِ الفلسطينيّةِ السّوريّةِ في أوروبا حالةَ تَرَقُّبٍ وخوفٍ وحذرٍ من إصدارِ أيِّ قانونٍ في المستقبلِ القريبِ يمنعُ عودَتَهُم إلى سوريّةَ، على اعتبارِ أنَّ الدولَ الأوروبيّةَ تُصنِّفهُم ضمنَ خانةِ "بلا وطنٍ" أو "غيرِ معروفِ" الوطنِ.

العـدوان الإسرائيلي على غـزة ولبنـان وسـورية

الحربُ الإسرائيليّةُ على غزّةَ ولبنانَ وسوريّةَ

صَعّدَ الاحتلالُ الإسرائيليُّ الحربَ على سوريةَ ولبنانَ وغزّةَ خلالَ عام 2024، ما أدّى إلى مقتلِ آلافِ الأشخاصِ ودمارِ الممتلكاتِ ونزوحِ ملايينِ اللاجئينَ الفلسطينيّينَ واللُّبنانيّينَ والسّوريّينَ، وتجرَّعَ فلسطينيو سوريةَ في لبنانَ وغزّةَ وسوريةَ المعاناةَ ذاتَها.

فلسطينيو سوريةَ في لبنانَ

- شهدَ الوضعُ في لبنانَ خلالَ الرُّبعِ الأخيرِ من عامِ 2024 تطوُّراتٍ خطيرةً نتيجةَ إشعالِ قوّاتِ الاحتلالِ الإسرائيليِّ حربًا على لبنانَ في 23 أيلولَ/سبتمبر، واستمرَّتِ الحربُ على مدارِ شهرين، قبلَ أن يتوقَّفَ إطلاقُ النّارِ بينَ "إسرائيلَ" ولبنانَ باتّفاقٍ مؤقّتٍ لِستّينَ يومًا، دخَلَ حيّزَ التّنفيذِ في 27 تشرينَ الثاني/نوفمبر 2024.
- أثّرتِ الحربُ بشكلٍ مباشرٍ على مختلفِ فئاتِ المجتمَعِ اللّبنانيِّ، وكانَ اللاجئونَ الفلسطينيّونَ السوريّونَ الفئةَ الأكثرَ هشاشةً في المجتمعِ، وأُجبِرتْ مئاتُ العائلاتِ بسببِ الحربِ على العودةِ إلى سوريا رغمَ تردّي أوضاعِ مخيّماتِهم وتجمُّعاتِهِم وصعوبةِ الوضعِ الاقتصاديِّ هناكَ.

ضحايا

لَقِيَ (42) فلسطينيًا من سوريةَ مصرعَهُم في لبنانَ منذُ بدءِ العدوانِ الإسرائيليِّ عليها.

واجهَ فلسطينيو سوريةَ تحدّياتٍ إضافيةً نتيجةَ العدوانِ الإسرائيليِّ:

- **نزوحٌ ولجوءٌ:** دفعَ القصفُ الإسرائيليُّ آلافَ اللاجئينَ الفلسطينيّينَ السّوريّينَ إلى النّزوح من أماكنِ إقامتِهِم في لبنانَ، وخاصّةً ممنْ كانُوا في الجنوبِ اللّبنانيِّ، وعانَوا صعوبةً في إيجادِ ملجأٍ آمنٍ، وإهمالٍ كبيرٍ في رعايةِ شؤونِهم، وزادَتْ هذهِ الموجةُ من النّزوح الضّغطَ على المخيّماتِ الفلسطينيّةِ، فيما لجأ أكثرَ من 1,176 عائلةٍ فلسطينيّةٍ (حوالي 3373 لاجئٍ فلسطيني) عائدينَ إلى سوريةَ.
- **التّدهورُ الاقتصاديُّ**: أدَّتِ الحربُ إلى تفاقمِ الأزمةِ الاقتصاديّةِ في لبنانَ، وفقدانِ آلافِ السّكانِ ومنهُم فلسطينيو سوريةَ لمصادرِ رزقِهِم، ما أدّى لارتفاعِ معدّلاتِ البطالةِ والفقرِ بينَ اللاّجئينَ، وصعوبةِ تأمينِهم لقمةَ العيشِ، وجعلَهُم عرضةً أكبرَ لفقرٍ مُدقِعٍ.
- **نقصُ الخدماتَ الأساسيّةِ:** اشتكى النّازحونَ نقصًا حادًّا في الخدماتِ الأساسيّةِ مثلَ المياهِ الصّالحةِ للشّربِ والكهرباءِ والصّرفِ الصّحّيِّ، وصعوبةَ الوصولِ إلى الرّعايةِ الصّحيّةِ، وزيادةَ الضّغطِ على المخيّماتِ الّتي تعاني أصلاً تَرَدّيًا في خدماتِها الأساسيّةِ.
- **وقفُ التّعليمِ وبديلٌ صعبٌ:** حَرمَتِ الحربُ وتصاعُدُ القصفِ مئاتَ الطّلابِ من فلسطينيّي سوريةَ منَ التّعليمِ، ما شكّلَ انتهاكًا واضحًا لِحَقٍّ أساسيٍّ من حقوقِ الطّفلِ وتهديدًا لمستقبلِهِم، وأعادَهُم إلى نقطةِ الصّفرِ بسببِ تَكرارِ النّزوحِ، وواجَهُ الطّلابُ تحدّياتٍ غيرِ مسبوقةٍ بنظامِ التّعليمِ عن بُعدٍ، الّذي أقرَّتْهُ الأونروا كَحَلٍّ مؤَقّتٍ في ظلِّ القصفِ الإسرائيليِّ المتواصلِ.

- **التهديدُ بالتّرحيل والخوفُ منَ العودةِ:** تعرَّضَ فلسطينيو سوريةَ في لبنانَ لتهديداتٍ مستمرةٍ بالتّرحيل، ما زرعَ لديهِم حالةَ القلقِ وعدمَ الاستقرار، وأبدى غالبيةُ فلسطينيي سوريّةَ خشيتَهُم منَ العودةِ إلى سوريةَ آنذاكَ، بسببِ ملاحقَةِ الأجهزةِ الأمنيّةِ التّابعةِ للنظامِ السوري المخلوعِ لهُم لأسبابٍ عديدةٍ، منها التّجنيدُ الإجباريُّ، أو لأسبابٍ أمنيةٍ أُخرى كالوشايةِ وغيرها.

الفلسطينيّونَ في سوريةَ

قصفَتْ "إسرائيلُ" منازلَ وممتلكاتٍ تعودُ للاجئينَ فلسطينيّينَ، طالَتْ مكاتِبَ ومقرّاتٍ مدنيّةً في دمشقَ وريفِها اتّهمَها الاحتلالُ بأنَّها تعودُ لحركةِ "الجهاد الإسلاميِّ"، موقعًا العديدَ منَ القتلى والجَرحَى، ومدمّرًا عدّةَ ممتلكاتٍ بينَها: مركزُ يافا للتّنميةِ الشّبابيّةِ "شبيبةِ فلسطينَ" في منطقةِ قدسيّا بريفِ دمشقَ، الّذي دمّرتْهُ كليًّا طائراتُ الاحتلالِ باستهدافِهِ في تشرينَ الثاني/نوفمبر2024، كما أوقعَتْ عددًا من الضّحايا والإصاباتِ الخطيرةِ بينَ الشبّابِ الّذين كانوا في المركز، كما اغتالَ الاحتلالُ عددًا منَ اللاجئينَ الفلسطينيّينَ في سوريةَ، ووثّقَتْ مجموعةُ العملِ أسماء (11) لاجئًا فلسطينيًا قَتَلهُمُ الاحتلالُ.

فلسطينيو سوريةَ في غزّةَ

افتقدَ فلسطينيو سوريةَ في غزةَ للأمنِ والأمانِ الذي نعموا به خلالَ سنواتِ ما قبلَ عمليةِ "طوفانِ الأقصى" بسببِ العدوانِ الإسرائيليِّ على القطاعِ، ووَثَّقَتْ مجموعةُ العملِ مقتلَ 4 لاجئينَ منهمُ عامَ 2024، وجرحَ آخرينَ، كما دمّرَ الاحتلالُ ممتلكاتِهِم ومنازلهمُ الّتي استأجروها للعيشِ هناكَ، ونزحَتْ غالبيةُ العائلاتِ الفلسطينيّةِ السّوريةِ معَ أبناءِ القطاعِ من منازلِهم في مدينةِ غزةَ ومناطقِ الوسطى وخانِ يُونُسَ، ثُمَّ نزَحُوا مرارًا من مراكزِ الإيواءِ والمنازلِ الّتي آوَتْهُم، وعاشُوا أوضاعًا صعبةً جدًا بسببِ الحربِ والنّزوحِ والحصارِ، وانعدامِ مواردِهِمُ الماليّةِ، وقِلّةِ المساعداتِ، وصعوبةِ الحصولِ على الماءِ والطعامِ، وتقطنُ العائلاتُ النّازحةُ في مراكزَ إيواءٍ غيرِ مجَهَّزَةٍ ومهددةٍ بالقصفِ.

سقوط النظام السوري
وسيطرة المعارضة

سُقوطُ النظام السوري وسيطرةِ المعارَضةِ

تعرّضَ اللاجئونَ الفلسطينيونَ مثلَ بقيّةِ الشّعبِ السّوري للأذى والتّنكيلِ على يدِ النّظام السوريِّ، ومنذُ انطلاقِ الثّورةِ السوريةِ انخرطَ الكثيرُ منَ الفلسطينيينَ في حراكِها السلميِّ، ثُمَّ العسكريِّ ضدَّ النّظامِ السّوريِّ، فيما شاركَ القليلُ منهمْ في قمعِ الثّورةِ معلنًا تأييدهُ للنّظامِ لتحقيقِ مكاسبَ شخصيّةٍ بعيدةٍ عنِ الرّأيِ الفلسطينيِّ العامِّ السّائدِ، الذي دعا لعدمِ الانخراطِ في أحداثِها.

ووثقَتْ مجموعةُ العملَ مقتلَ أكثرَ منْ (4300) فلسطينيًا خلالَ الثّورةِ، بطَرائقَ شتّى كالموتِ تحتَ القصفِ والتّعذيبِ في السّجونِ والإعدامِ الميدانِيِّ والاشتباكاتِ المسلّحةِ والموتِ جوعًا، كما وثّقتِ اعتقالَ أكثرَ مِن (3000) لاجئٍ على يدِ الأجهزةِ الأمنيةِ التّابعةِ للنّظامِ السّوريِّ البائدِ على مدى 14 عامًا، بينَهُم نساءٌ وأطفالٌ وكبارٌ في السِّنِّ وعائلاتٍ بأكملِها، ومارسَ عليهم انتهاكاتٍ جسيمةٍ، من تعذيبٍ، واغتصابٍ، وضربٍ وتجويعٍ.

كما دكَّ النّظامُ السوريُّ مخيّماتِ اليرموكِ وحندراتٍ ودرعا وغيرها بالصواريخِ والمدفعيّةِ، ما خَلّفَ دمارًا كبيرًا في الممتلكاتِ، وصادرَ العشراتِ منَ المنازلِ العائدةِ لمعارضينَ فلسطينيّينَ اتّهمَهُمُ النّظامُ بأنّهُم "إرهابيينَ"، ونتيجةَ استهدافِ قوّاتِ النظامِ للمخيماتِ والتّجمّعاتِ الفلسطينيّةِ كما هُو الحالُ في تدميرهِ للمدنِ السوريّةِ؛ نزحَ آلافُ اللاجئينَ الفلسطينيينَ داخليًا، إلى المناطقِ الّتي كانَ يسيطرُ عليها النظامُ أو إلى مناطقِ سيطرةِ المعارضةِ في الشّمالِ السوريِّ، وخارجيًا إلى الدولِ العربيةِ، وتركيا، وأوروبا، وغيرها.

وعانى الناسُ من سوءِ الأوضاعِ المعيشيّةِ في ظلِ سيطرةِ النّظامِ، وذاقَ الفلسطينيونَ ويلاتِ الفقرِ الشديدِ، معَ انتشارِ البطالةِ والمُخدّراتِ وانعدامِ الموارِدِ الماليّةِ، ما أدى لانتشارِ أمراضٍ اجتماعيةٍ عديدةٍ كالسّرقةِ والتَرَدّي في الأخلاقِ والقِيَمِ العامّةِ التي نشأ عليها المجتمعُ في سوريةَ منذُ عقودٍ.

في ظلِّ سيطرةِ المعارضةِ

1 المعارضة تدخل المخيمات

- مع انطلاق عملية "ردع العدوان" التي أطلقتها "هيئة تحرير الشام" يوم الأربعاء27 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت أن المناطق التي يسلّمُ سكانُها أسلحتَهم ويلتزمون منازلهم ستكون آمنةً، وأنهم جاؤوا لتحرير السكان ونشر الحرية واستعادة الكرامة، ما ترك أثرًا إيجابيًا بالغًا على أهالي مخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين بحلب، الذي كان يعجّ بمجموعات " لواء القدس" الموالي للنظام.
- في يوم 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، دخلت المعارضة أولى المخيمات الفلسطينية في سورية، وهو مخيم النيرب، دون وقوع معارك أو اشتباكات مع أي جهة، وفرَّ قائدُ لواء القدس "محمد السعيد" ومقاتلو اللواء من مخيم النيرب، إضافة إلى المحسوبين على التيار الإيراني في المخيم، ثم دخلت قوات المعارضة مخيم حندرات بحلب، وأعطتِ الأمانَ لأهالي المخيمين وطمْأنَتْهُم.
- تتالَتْ سيطرةُ المعارضةِ على المخيماتِ معَ تقدُّمها نحوَ العاصمةِ دمشقَ، فدخلَتْ مخيمَ العائدين بحمص ومخيمَ حماة وتحرّكَتْ باتجاه مخيم درعا جنوبًا، ثم أسقطتِ

المعارضةُ النظامَ السوريَّ بدخولِها دمشقَ والمناطقَ التي كان يسيطرُ عليها النظامُ البائد، ومن ضمنها المخيماتُ الفلسطينيةُ في سوريةَ.

- صاحبَ ذلكَ ظهورُ مجموعاتٍ فلسطينيةٍ مسلحةٍ تعملُ مع "هيئة تحرير الشام" في عدد من المخيمات الفلسطينية، وآزرَتْ عملها في القضاء على النظام السوري، كما ظَهرَ جليًا مشاركة المئات من اللاجئين الفلسطينيين في صفوف المعارضة المسلحة من خلال مقاطع مرئية وصور وأخبار متواترة، ووقع العديد من الضحايا والجرحى في صفوف المقاتلين والمتطوّعين الفلسطينيين مع المعارضة، بشقيها "هيئة تحرير الشام" و"الجيش الوطني السوري".

2 الأوضاعُ العامـة

سياسيًا

شكّلَتِ المعارضةُ السوريةُ حكومةً سوريةً مؤقتةً لتسيير الأعمال حتى آذار/مارس لعام 2025، وانهالت الوفود العربية والأجنبية للقاء المسؤولين الجدد، وأعادتْ عددٌ من الدول فتْحَ سفاراتها في دمشق، كما أعلنَتْ دول عدة إرسالَ مساعداتٍ وفرق عمل لتشغيل المطارات وإعادة تأهيل البنية التحتية في دمشق وغيرها، ما يسرّعُ الخطى نحوَ الاستقرار، وإعطاء فرصة للسوريين والفلسطينيين للملمةِ جراحِهم، وتهيئتِهم للانتقال لمجتمعٍ يسوده العدل والحرية والكرامة.

أمنيًا

شعر الأهالي بارتياحٍ كبير بعد إنهاء الرّعب الأمني الذي كان يشكله النظام وأجهزته الأمنية عليهم، فلا وجود لأفرع أمنية أو حواجز تقطع المدن والشوارع وتلاحق " المطلوبين"، كما ساد الأمنُ المناطقَ السورية، ولكن انتشار المظاهر المسلحة لم تمنع من حصول بعض التجاوزات.

وأكدت القيادة العامة للمعارضة السورية على أهمية التزام التوجيهات بعدم التعرّض لأي شخص أو تنفيذ عملياتِ قصاصٍ فرديّةٍ، كما أصدرت عفوًا عامًا لكل " من لم تتلطخ يداه بدماء السوريين"، في خطوة لتعزيز الاستقرار والمصالحة الوطنية، ورغم ذلك اشتكى اللاجئون الفلسطينيون في عدد من المخيمات الفلسطينية بريف دمشق من فوضى انتشار السلاح، من قِبَلِ بعض الشباب.

- يوم 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، شهِد مخيم النيرب بحلب حدثًا مهمًا تمثّلَ بانسحابٍ كاملٍ لعناصر " لواء القدس"، بكل قيادته وجنوده ومؤسساته، بعد سنوات طويلة من سيطرة اللواء على المخيم، الذي كان نقطة انطلاقه وتأسيسه، ودخلت المعارضة السورية في ذلك اليوم شوارع مخيم النيرب وحندرات، وفي مشهد استثنائيّ، تجمّع المئات من سكان مخيم النيرب لاستقبال مسلحي المعارضة، بعضهم من أبناء المخيم الذين غادروه قبل أكثر من عقد.
- 4 كانون الأول/ديسمبر، أغلق النظام السوري طريق يلدا من جهة مخيم فلسطين بشكل كامل، وأكد شهود عيان وقتها أن الطريق أغلق ذهابًا وإيابًا دون إعلان الأسباب الحقيقية وراء هذا الإجراء، ما أثار استفسارات وقلق بين سكان المنطقة، ورجح بعض النشطاء أن الإغلاق كان مرتبطًا بمخاوف النظام من تحرّكات محتمَلة

للمعارضة في المنطقة، خصوصًا مع التقدّم الذي أحرزته قوات المعارضة السورية حينها في محافظة حلب.

- 6 كانون الأول/ديسمبر؛ ناشد أهالي المجندين في جيش التحرير الفلسطيني، الذين يخدمون في منطقة مصياف بمدرسة باسل الأسد، قيادة جيش التحرير لسحب أبنائهم من مراكز القتال، بعد رفض أحد الضباط المسؤولين الانسحـــاب دون وجـــود أوامر عليا، ورغم الجهود التي بذلها الأهالي عبر التواصل مع عدة جهات من خلال إجراء اتصالات مع الضباط المسؤولين لتأمين انسحاب الجنود بضمانات، إلا أن الضابط أصرَّ على البقاء حتى آخر لحظة، وأكّد أحد اللاجئين الفلسطينيين أن بعض النشطاء تواصل مع المعارضة لضمان عدم التّعرض لعساكر جيش التحرير ومنحهم الأمان.
- 6 كانون الأول/ديسمبر، تعرّضَتْ عائلة فلسطينية من أبناء مخيم العائدين للاجئين الفلسطينيين لعملية سرقة وسطو مسلح أثناء نزوحها من مدينة حماة إلى دمشق، حيث نصبَتْ عصابةٌ مجهولةُ الهويةِ حاجزًا أمنيًا وهميًا في أحد الطّرق المؤدّية إلى العاصمة السورية، مستغلّةً حالة الفوضى والفلَتان الأمني الذي تمرّ به سورية، وقامَت بسرقة ونهب ما تملكه تلك العائلة من أموال ومصاغ ذهبي، وبلغَت قيمةُ المسروقات 40 مليون ليرة سورية وكمية من الأساور والسلال الذهبية، وجهازي كمبيوتر محمول وجميع الأجهزة الخلوية التي كانت بحوزتهم .
- 7 كانون الأول/ديسمبر، اتفقت الفصائل الفلسطينية في مخيم خان دنون بريف دمشق، على تشكيل لجان أمنية متجولة للحفاظ على أمن المخيم ليلاً، وذلك بعد حادثة سرقة مقتنيات "الخان"، وهو معلَمٌ أثَريٌّ له أهمية رمزيّةٌ للمنطقة، إضافةً إلى محاولة سرقة بعض المحال التجارية، في محاولة لسدِّ الفراغ الأمني الذي نتجَ عن

غياب الأجهزة الأمنية في المنطقة الغربية بريف دمشق، وتعهّدَت الفصائلُ الفلسطينية باتخاذ التدابير اللازمة لحماية أبناء المخيم وممتلكاتهم.

- 11 كانون الأول/ديسمبر، أقدمَتْ مجموعةٌ مسلّحةٌ على إضرام النار في منزل يتكون من ثلاثة طوابق يعود إلى اللاجئ الفلسطيني "ياسين علقم"، المقيم خارج سوريا، إضافة إلى صالة أفراح تقع على شارع رقم 1 في مخيم العائدين بمدينة حمص، واتّهمَتْ جهات معينة "علقم" بالتعاون مع أجهزة مخابرات النظام البائد، من خلال تقديم تقارير دورية لأحد الفروع الأمنية.
- 25 كانون الأول/ ديسمبر، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتوغّلة في ريف درعا الغربي جنوبي سوريا اللاجئ الفلسطيني "خليل عارف العارف" من منزله في بلدة عابدين، وكان يعمل في الصيد وجمع الحطب والتجارة به، وهو المعيل الوحيد لعائلته، وحصلَتْ عمليةُ الاعتقال في الساعة الثالثة فجرًا وسطَ استنفارٍ وقلق في المنطقة.

اقتصاديًا

شهدَتِ الأسواقُ التجاريَّةُ انخفاضًا ملحوظًا في أسعار المواد، وتدفقًا لعددٍ من المواد من مناطق ريفية إلى المدن، كما انخفض سعرُ الخبز مع توافره بشكل دائم، وتنظيم عمل المخابز وعملية التوزيع، كما توافرت المحروقات في محطات الوقود والسيارات الجوالة التي تبيع المواد المحروقة وانخفضت أسعارها، مع وعود دولية بإمداد سورية بالمواد الغذائية والزيوت وغيرها.

وناشد الأهالي في عدد من المخيمات الفلسطينية ضرورةَ التدخّل السّريع لتحسين الأوضاع الإنسانية المتردّية في المخيمات، التي تعاني نقصًا حادًّا في جميع الخدمات الأساسية، خاصّة مخيم حندرات الذي يفتقر لمياه الشرب والكهرباء والغاز المنزلي، إضافة إلى الحاجة المُلحّةِ لتأمين المساعدات الغذائية.

الوضعُ التّعليميُّ

حوّلَتْ مدارس وكالة الأونروا في سورية عملها إلى نظام الدوام الجزئي، منذ بداية أحداث عملية سيطرة المعارضة لإسقاط النظام بسبب تدهور الوضع الأمني حينها، وأشارت مجموعة العمل إلى وجود قرار مركزي يشمل جميع مدارس الوكالة بالتحوّل للدوام الجزئي، مراعاةً لبعض مناطق عمل الأونروا غير الآمنة بشكل كامل، علمًا أن المدارس الحكومية كانت ملتزمة بالدوام الرسمي، واستأنفت الأونروا التعليم في مدارسها يوم الاثنين 2024\12\16 بعد توقّفها عقب العمليات العسكرية، وقلّصت الوكالةُ دوام المدارس إلى ثلاث ساعات؛ من الساعة 9 حتى 12 ظهرًا للدوام الصباحي، ومن الساعة 12.30 حتى 3.30 عصرًا للدوام المسائي، مع التركيز على إعطاء المواد الأساسية واختصار بعضها، والعمل على إعطاء حصص إضافية خارج الدوام، والاهتمام بطلبة مرحلة التعليم الأساسي.

الموقف الرسمي الفلسطيني

بيانات وتصريحات

الموقفُ الرسميُّ الفلسطينيُّ

أصدرَتْ غالبيةُ المؤسساتِ والمنظّمات الفلسطينية في سورية وخارجَها المعنيّةَ بالشأن الفلسطيني السوري، بياناتٍ وتصريحاتٍ تبارك سيطرة المعارضة السورية على السلطة في سورية، أبرزها السفارة الفلسطينية بدمشق، ومنظمة التحرير والفصائل الفلسطينية الوطنية والإسلامية، ومجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، والمؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج، وتجمع "مصير"، واتحاد الحقوقيين الفلسطينيين في سورية، وغيرها من المؤسسات والجمعيات.

- في 5 كانون أول/ديسمبر، أصدرَتْ مجموعةُ العمل من أجل فلسطينيي سورية بيانًا دعَتْ خلالَه إلى حماية المدنيين وتحييد المخيمات الفلسطينية عن الصراع في سورية، وقالت فيه: إنّها تشعرُ ببالغ القلق إزاء سلامة المدنيين، واللاجئين الفلسطينيين في هذه المخيمات وما يعانونَ منه من نقص الغذاء والدواء والخدمات الأساسية.

  ودعَتْ جميعَ الأطراف المتنازعة في سورية إلى تحييد المخيمات والتجمعات الفلسطينية عن الصراع، وضرورةَ سحب المظاهر المسلحة منها، واحترامَ القانون الدولي الإنساني وتوفيرَ الحماية للمدنيين ومنع استهدافهم، سواء كان من خلال القصف أو الحصار أو التضييق عليهم.

  وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، والسرعة في تأمين المستلزمات الضرورية للاجئين في مخيمي حندرات والنيرب بحلب، وحماية الممتلكات الخاصة والعامة والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المنشآت الطبية والمدارس في المخيمات الفلسطينية .

كما دعَتِ الأمم المتحدة ووكالة الأونروا إلى استمرار تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين في مخيمي النيرب وحندرات بحلب، وتوسيع مجال عملها ليشمل النازحين الفلسطينيين في شمال غرب سورية، وضمان حصولهم على خدمات الصحة والتعليم وتأمين السبل الكفيلة للوصول إليها، وتقديم مساعدات إنسانية عاجلة لآلاف اللاجئين الفلسطينيين في مناطق سيطرة المعارضة.

- في 9 كانونَ الأول/ديسمبر، أصدرتِ الفصائلُ الفلسطينيةُ الوطنيَّةُ والإسلاميةُ بيانًا من دمشقَ، قالتْ فيه إن الشعبين الفلسطيني والسوري مرتبطَيْن بعلاقات متينة من الأُخُوّة والشّراكة في المصير، خاصة في مواجهة مشروع التهويد الصهيوني لفلسطين والجولان السوري المحتل، وأكّدتِ الفصائل أن ما تشهده سورية من تطورات، هو شأن داخلي، ولا تتدخل في الشأن السوري أو غيره من الدول العربية، وأضافت الفصائل في بيانها؛ أنها تتطلّع بصدقٍ إلى حقّ الشعب السوري بتقرير مصيره ومستقبله وبناء سوريا الموحدة كاملة السيادة، في إطارٍ من الحريّة والعدالة والديمقراطية والمساواة التّامّة في المواطنة للجميع دون تمييز ونحو مستقبل مستقرّ آمن ومزدَهر .

وشدّدتْ على ضرورة أن تواصِلَ سوريا واجباتها الوطنية نحو شعب فلسطين على طريق تحرير القدس الشريف والأقصى المبارك وكل شبر من فلسطين المحتلة، كما استنكرتْ تصريحات حكومة الاحتلال الإسرائيلية وتهديداتها لسوريا، ودانَتْ أعمالها العدائية التي طالت أكثر من مكان في دمشق ومناطق مختلفة من سوريا، مؤكدةً وقوفها الى جانب الشعب السوري وقيادته للدفاع عن سيادة الوطن ورد العدوان وتحرير المحتل من أرضه.

- في 9 كانون الأول/ديسمبر، أكدت حركة "حماس" في بيانٍ لها، دعمها الكامل للشعب السوري وتطلعاته نحو الحرية والعدالة، مشدّدةً على أهمية توحيد الصّفوف والتّلاحم الوطنيّ، معربةً عن تقديرها العميق للروح الوطنية التي يتحلى بها الشعب السوري بمختلف أطيافه، مؤكدةً قدرتَه على تجاوز التحديات الراهنة.

  وشددتْ "حماس" في بيانها على وقوفها بقوّة معَ سورية، مؤكّدةً احترامها الكامل لسيادة الدولة السورية واستقلالها وحق شعبها في اختيار مساره السياسي.

  كما دعَتْ جميعَ مكوّنات المجتمع السوري إلى التّعالي على آلام الماضي والتركيز على المستقبل المشترك، مؤكّدةً دعمها لدور سورية التاريخي والمحوري في دعم القضية الفلسطينية، معربةً عن أملها في مواصلة سوريا دورَها القياديّ على المستويات العربيّة، والإسلاميّة، الإقليميّة والدوليّة.

  ودانَتْ "حماس" في ختام بيانِها، بأشدّ العبارات العدوانَ الغاشمَ المتكرِّر للاحتلال الصهيوني ضدّ الأراضي السورية، رافضة بشكل قاطع أيّ أطماع أو مخططات صهيونية تستهدف سورية الشقيقة، أرضًا وشعبًا.

- في 9 كانون الأول/ديسمبر، أصدر المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج بيانًا حول تطورات الأوضاع في سورية، شدّد خلالَه على موقفه الثابت والدائم في الوقوف مع إرادة الشعوب واحترام خياراتها.

  وشدّد البيانُ، على أن المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج يؤكّدُ على أهميّة استقرار سوريا والحفاظ على وحدتها أرضًا وشعبًا، معبّرين عن صادقِ أمنياتهم بأن يحقّق الشعب السوري الشقيق ما يصبو إليه من نهضة وتقدّم ورفاه، وأن تُكلَّلَ جهودُه بالنجاح في بناء نظام سياسي يعزّز المواطَنةَ والعدالة والديمقراطية، ودولة المؤسسات، والقانون، والحريات.

وأشار المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج، بأنه على ثقة كاملة بأن الشعب السوري سيظلُّ دومًا السنَدَ والدَّاعِم القويّ للشعب الفلسطيني وقضيّته العادلة وحقّه في التّحرير وإنهاء الاحتلال وتقرير المصير.

ودانَ المؤتمرُ العدوانَ الصّهيوني المستمرّ على سوريا؛ عبر توغّل قوّاته في الأراضي السورية وغاراته على دمشق ومناطق أخرى، مؤكدًا أنّ هذا العدوانَ يأتي تأكيدًا على أنّ الاحتلالَ عدوٌّ للأمّةِ واستمرارُهُ يشكّلُ تهديدًا دائمًا لكل شعوب المنطقة وأمنِها.

- 9 كانون الأول/ ديسمبر، أصدر تجمع "مصير" الفلسطينيّ السوريّ بيانًا صحفيًا يحتفي بانتصار الثّورة السورية، مؤكدًا على التّلاحم التاريخيّ بين الشعبين الفلسطينيّ والسوريّ، ووَصفَ المرحلة الحالية بـ "نهاية الحقبة السوداء" للنظام الأسديّ، مشيدًا فيها بكل إجلال وإكبار ذكرى شهداء الثّورة، الّذين قدّموا أرواحهم من أجل حرية سورية، وبناء دولة القانون والمواطنة والحريات.

وأكّد التّجمُّع على المشاركة الفلسطينيّة الفاعلة في الثورة، مستعرضًا التّضحيات الكبيرة من شهداءَ ومعتقلينَ وجرحى منذ عام 2011، خاصّةً في المخيّمات الفلسطينيّة المتضرِّرة مثل مخيّم اليرموك.

ووَجَّهَ البيانُ رسالةَ تقدير للثوّار السوريين على دورهم في تحرير الأرض وسلوكهم الحضاري، معبّرًا عن فخره بمشاركته في ثورة الحرية والكرامة، في كل محطّاتها ودروبها، بما فيها مشاركة العديد من الشباب الفلسطيني في معركة التحرير الكبرى، مؤكدًا أنه سيعمل معَ السوريين على استكمال ما بدأوه في تحقيق أهداف ثورتهم المباركة، على طريق بناء وطن حرٍّ وكريم يليقُ بآمال وتطلُّعات جميع السوريين والفلسطينيين على حدٍّ سواء.

ودعا "مصير" كافّةَ القوى العسكريّة والأُطُرَ السياسيّةَ والمدنيةَ والإدارية إلى تعزيز الحقوق والحريات السياسية والمدنية والنقابية والمهنية لأبناء المخيمات والتجمعات الفلسطينية في سوريا، واستمرار عمل وكالة "الأونروا" في تقديم خدماتها الإغاثية والتعليمية والصحية للاجئين الفلسطينيين في سوريا، والعمل على إدارة شؤون المخيمات الفلسطينية من خلال لجان محلية منتخبةٍ ديمقراطيًا، تنطبق عليها أفضل معايير الحوكمة.

وشدّد تجمع "مصير" على أن الثورة حملَتْ بشائر الأمل في العودة إلى وطن حرٍّ كريم، وعلى أهمية المرحلة الانتقالية وضرورة العمل المشترك لبناء مستقبل مشرق يجمع السوريين والفلسطينيين.

- في 10 كانون الأول/ ديسمبر، أصدرَتْ مجموعةُ العمل من أجل فلسطينيي سورية، بيانًا صحفيًا قالتْ فيه: إنّ معاناة الفلسطينيّين والسوريّين تتمثّلُ اليومَ في غلاء الأسعار الفاحش والنّقص الحادّ في المواد الغذائية، مضيفةً أن المخيمات الفلسطينية تعاني عدمَ توفُّر الاحتياجات الأساسية، نتيجةَ الأوضاع غير المستقرّة الّتي سادَتْ في الأيام القليلة الماضية، بعد نجاح المعارضة السورية في التوسّع والوصول إلى معظم الأراضي السورية، بما فيها المخيمات الفلسطينية.

مشيرةً إلى أن العملَ جارٍ بشكلٍ مكثّفٍ لتأمين المناطق المتبقية من الناحية الإدارية والأمنية، وأن المخيمات والتجمعات الفلسطينية تعيشُ حالةً من الهدوء والاستقرار الأمني، نتيجةَ ما لمسوه من معاملةٍ جيّدةٍ من قِبَل المعارضة السورية عند دخولهم مخيماتهم، مؤكّدةً أن المخيمات والتجمعات الفلسطينية تعاني اليوم من إهمال كبير، وتفتقر إلى أدنى مقومات الحياة الكريمة، وأن اللاجئين الفلسطينيين يشعرون اليوم بالإحباط والخذلان، جرّاء تخلي المؤسسات والجهات الرسميّة الفلسطينية

عنهم، وخاصة منظمة التحرير والسلطة والفصائل الفلسطينية الّتي كانت غائبة تمامًا عن المشهد، تاركة اللاجئين يواجهون مصيرهم وحدهم.

كما دعَتْ مجموعةُ العمل، الجهاتَ المعنية والمنظمات الدولية ووكالة الأونروا إلى التدخُّل العاجل لرعاية اللاجئين الفلسطينيين في سوريا وتوفير احتياجاتهم الأساسية.

- في 11 كانون أول/ديسمبر، أصدرت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية أيضًا، بيانَ تهنئة للشعب السوري والفلسطيني في سورية بسقوط النظام السوري، الذي ارتكب جرائم وحشية وانتهاكات جسيمة بحق الشعبين، حيث قضى آلاف الضحايا والمعتقلين، منهم أكثر من 4300 ضحية وأكثر من 3 آلاف معتقل من الفلسطينيين. ووَجَّهَتْ نداءً عاجلاً إلى المجتمع الدولي والأمم المتحدة، وخاصّةً وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين (الأونروا)، للمساهمة في إعادة إعمار سوريا، وتقديم الدّعم اللازم للاّجئين الفلسطينيين الّذين عانوا الأمَرَّيْنِ خلال سنوات الحرب الطّاحنة.

وقالت إن اللاجئين الفلسطينيين في سوريا يستحقّون اليوم عنايةً خاصَّةً ودعمًا إنسانيًا، وذلك من خلال تقديم المساعدات الإغاثية العاجلة لتلبية احتياجات اللاجئين من مأوى وغذاء ودواء ورعاية صحية، وإعادة تأهيل وإعمار المخيمات وخاصة مخيمات اليرموك وحندرات ودرعا، وإعادة بناء البنية التحتية المدمرة، ودعَتِ السلطاتِ في سوريا الجديدة إلى التزامِها بمقتضيات القانون 260 لعام 1956 الذي يقضي بمساواة اللاجئ الفلسطيني بالمواطن السوريّ في كافة الحقوق والواجبات، وتطوير تشريعات تعمّقُ علاقة الشعبين على أسس الحرية والكرامة والعدالة التي قامت من أجلها الثورة.

كما دعَتْ إلى استمرار عمل الأونروا في تقديم خدماتها وتوسيع عملها ليشمل جميع الفلسطينيين في سورية، وتقديم مساعدات إنسانية عاجلة للاجئين الفلسطينيين لكي تعينهم في الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد، وأكّدَتْ مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية على أن قضيةَ اللاجئين الفلسطينيين هي قضيةٌ إنسانيةٌ عادلةٌ، وأنّ دعمَهم واجبٌ على كلّ الأحرار في العالم إلى حين عودتهم إلى ديارهم في فلسطين.

ودَعَتْ جميعَ القوى الحيّة في العالم للوقوف إلى جانب الشعب السوري، وتقديم كل أشكال الدّعم والمساندة له في هذه المرحلة الحاسمة، مؤكدة على أنها ستظَلُّ صوتَ فلسطينيي سورية على الدّوام.

- في 11 كانون أول/ديسمبر، أعلنَتْ حركةُ "فلسطين حرة"، استئنافَ أعمالها الإنسانية الموجَّهة لدعم الشعب الفلسطيني ولكل الأحرار في العالم، وذلك عبر مكتبها في "الجمهورية العربية السورية".

وأكّدتِ الحركةُ أنّ قرار استئناف العمل جاءَ بعد انتصار الشعب السوري واستعادة البلاد للاستقرار، موضحةً أن نشاطاتها الإنسانية ستستهدف الفلسطينيين في مختلف أماكنهم، مع التشديد على الالتزام بمبادئها الإنسانية والإغاثية، وأعلنَتِ الحركةُ تَبَرُّئَها من: سائد عبد العال وعبد القادر حيفاوي، مؤكّدَةً أنهما لم يكونا مُمَثِّلَيْن رسميَيْن للحركة، وأشارت إلى أن تعيينهما تمّ سابقًا بالتعاون مع جهات مرتبطة بالنّظام السوري السابق، ما أدّى إلى تعطيل أعمال الحركة في سوريا خلال السنوات الستّ الماضية، واتّهمتِ الحركةُ هذه الشخصياتِ بالتَّوَرُّطِ في أعمال قمع وتصفيةٍ استهدفَتْ أبناءَ الشعب الفلسطيني داخلَ المخيمات السورية، بما في ذلك تقديم تقاريرَ كَيْدِيَّةٍ أدّتْ إلى اعتقالاتٍ واسعة، وأكّدتِ الحركةُ أنها ستقوم

بإبلاغ الجهات المعنيَة في الإدارة الجديدة بســـوريا لمحاســـبة المتورّطين على ما ارتكبوه من جرائم.

وختمتِ الحركة بيانَها بالتّأكيد على التزامها بمواصلة جهودها الإنسانية والإغاثية لخدمة الشعب الفلسطيني ولكل الأحرار في العالم، معتبرةً أن هذه المرحلة تُمثّل انطلاقةً جديدةً لتحقيق أهدافها النبيلة.

- في 29 كانون الأول/ديسمبر، أصدرَ الاتّحادُ العامُّ للحقوقيّينَ الفلسطينيّينَ فرع سوريا الحرة بيانًا قال فيه: إنه عقَدَ اجتماعًا بحضور عموم الأعضاء الحقوقيين والمنتسبين للاتحاد وبعد مداولة نتج عنه ما يلي: إنّ الاتحادَ العامَّ للحقوقيّين الفلسطينيّين في سوريا الحرة بكافة أعضاءه يبارك للشّعب السوري الشّقيق انتصارَه التاريخي على النظام البائد المجرم الّذي "أبدع" بمجازره اتّجاهَ الشّعبين السوريّ والفلسطينيّ وانتهكَ كافّة الحقوق الإنسانيّة وارتكب جرائم حرب وإبادة يندى لها الجبين ... مباركٌ لنا ولكم هذه الثورة المجيدة ومن قام بها وضَحّى بجسدِه وحُريّته لانتصار وإعلاء رايةِ الحق.

سـيـاسـة الإدارة الجديدة في سـورية تجـاه الفلسطينيـيـن

سياسةُ الإدارة الجديدة في سورية تجاهَ الفلسطينيينَ

لمْ تتّضِحْ بعدُ كيفَ ستتعامَل القيادةُ السّوريةُ الجديدةُ معَ القضيّة الفلسطينيّة، ولم يَصدُر مِنها تصريحاتُ رسميّةُ تَخُصُّ الوضعَ القانونيّ أو أي تغييراتٍ بشأنِ فلسطينيي سورية، لكنّ المجريات الميدانيّة تدلُّ على أنّ الوضعَ طبيعيٌّ ولا يوجدُ تمييزُ أو تفريقُ بين الفلسطيني والسوري في الحقوق، والتوظيف، والخدمات، وغيرها، والتقَتْ وفودُ رسميّةُ من حكومة تصريف الأعمال في سورية وقادةُ من "هيئة تحرير الشام" مع وجهاءَ وأبناءَ عددٍ من المخيّمات الفلسطينية، وتباحثوا أهميةَ تعزيز الأمن داخلَ المخيّمات من خلال تشكيل لجان محليّة تتولى حمايتها بالتنسيق مع الجهات المختصّة، إلى جانب تحسين الواقع الخدميّ.

أولاً: المؤسّساتُ الرسميّةُ الفلسطينيّةُ

السّفارةُ الفلسطينيّةُ

تواصِلُ السفارةُ الفلسطينيّةُ في سوريةَ عمَلَها كممثّلٍ دبلوماسيٍّ للسلطةِ الفلسطينيّة في رام الله، ويواصلُ مكتب منظّمة التّحرير الفلسطينيّة مهامَّه بشكل طبيعي في دمشق، ونقلَتْ جريدةُ "الشرق الأوسط" عن السفير الفلسطيني في سوريا "سمير الرفاعي" تساؤلَه " كيف ستتعامل القيادة السورية الجديدة مع القضية الفلسطينية؟" فأجاب: "ليست لدينا أي معلومات لأننا لم نتواصل مع بعضنا البعض حتى الآن".

الفصائلُ الفلسطينيّةُ

كشفَتْ مصادرُ فلسطينيّةٌ في 15 كانون الأول/ديسمبر، لموقع النشرة[1]، أنّ الفصائلَ الفلسطينية تلَقَّتْ رسالةَ "تطمينات" من "إدارة العمليات العسكرية للمعارضة السورية" بأنّها لن تتعرّضَ لها بعد سقوط النظام بعدما دخلَتْ حركة "حماس" على خط الوساطة مع المسؤولين الأتراك، وعبرَهُم مع "هيئة تحرير الشام"، وحصلَتْ على "تطمينات" بتحييدِ الشعب الفلسطيني ومعه القوى الفلسطينية، وعدم المساس بقياداتها ومكاتبها، كما قال مصدر فلسطيني مقرّبٌ من الجبهة الشعبية- القيادة العامة، لصحيفة "العربي الجديد"، إن جهاتًا معنيّةً في الجبهة، عقدَتِ اجتماعات مع مختلف الفصائل، وشهِدَتْ تدخّل القياديّ في حركة حماس، خالد مشعل، لدى "إدارة العمليات العسكرية" ولدى الفصائل، لحلِّ إشكالاتٍ تخصُّ بعض الفصائل، وتحديدًا "القيادة العامة" و"الصاعقة[2]".

وأضاف أنه جرى التوافقُ على توقيف المتورّطين في ارتكاب جرائم في القتال إلى جانب النظام السابق ومحاسبَتهم، وبالفعل تم إيقاف نحو 20 شخصًا من "القيادة العامة"، دون التّعرُّض لأمينها العامّ "طلال ناجي"، ولا لمسؤول فصيل "الصاعقة" "محمد قيس".

وأوضح المصدر ذاته؛ أنهم نُقِلوا إلى سجن حماة، لافتًا إلى وجود "مقاتلين فلسطينيين في صفوف هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقًا) كانوا هُجِّروا إلى الشمال السوريّ في أوقات سابقة، وهم يعرفون جيدًا المتورّطين الفلسطينيّين إلى جانب قوات النظام السابق."

[1] ما هو مصير القوى الفلسطينية في سوريا؟، موقع النشرة، 16 كانون الأول/ ديسمبر2024، https://goo.su/onmH، تاريخ الدخول: (17 كانون الثاني/ يناير 2025).

[2] بدوان، علي، الفصائل الفلسطينية في سورية تبحث مصيرها وتسلم مقرّات ومطلوبين، موقع العربي الجديد، 28 كانون الأول/ ديسمبر2024، https://goo.su/onmH، تاريخ الدخول: (16 كانون الثاني/ يناير 2025).

تسليمُ المقرّاتِ والسّلاح:

قال مصدرٌ من حركة "فتح الانتفاضة" لـ "العربي الجديد"، إن "إدارة العمليات العسكرية" في دمشق وضَعَتْ يدها على مقر قيادة "الصاعقة" العسكري في منطقة العباسيين بدمشق، ومكتبِ "أحمد جبريل" الذي ورثَهُ ابنه "أبو العمرين"، كما وضعَتْ تلك يدها على مقرِّ العقيد "زياد الصغير"، مسؤول حركة فتح – الانتفاضة في ساحة التحرير بدمشق، بينما هرب الصغير إلى لبنان، وفق المصدر، وكان هذا المقرُّ أساسًا قبل عام 1983 مكتبًا للرئيس الفلسطينيّ محمود عباس.

كما أكد المصدر نفسه، وضْعَ معسكراتِ القيادة العامة تحت قيادة "إدارة العمليات العسكرية" والتوافُقَ على إمكانية أن يتطوّعَ الأعضاءُ الموجودون في صفوف هذه الإدارة، كما سلّمَتِ "القيادة العامة" معسكراتِها وأنفاقها في لبنان للجيش اللبناني.

أمّا المجموعاتُ والفصائلُ الفلسطينيّة في سورية الّتي نشأتْ بعد الثورة، كـ "لواء القدس" بقيادة "محمد السعيد"، وحركة فلسطين حرة بقيادة "سائد عبد العال"، وحركة "فلسطين الديمقراطية" بقيادة "مازن شقير"، فانتهَتْ بهروبِ قادتِها على الأغلب إلى لبنان، ومحاولةِ بعضهم تسوية أوضاعهم مع السلطات الجديدة في دمشق، ورافقَ تسليمَ المعسكراتِ سحبَ كافّة الأسلحة الموجودةِ فيها والاكتفاء بالسماح لهم بحمل أسلحة فردية خفيفة فقط داخل مكاتبهم في المخيمات.

جيشُ التّحريرُ الفلسطينيّ

كانَ جيشُ التّحرير الفلسطيني يضمُّ ثلاثةَ ألويَةٍ، من المجنّدينَ الفلسطينيّينَ في سورية، وكانَت تُطبَّقُ عليهم أنظمةُ جيش النّظام، باعتبارهِ جزءًا من الجيش السوري التّابع للنّظام

السوري البائد، حيث كان اللاجئون الفلسطينيون يُجبَرونَ على الخدمة العسكرية فيه، إلا أن الإدارة العسكرية الجديدة في سوريا أصدرَتْ قرارًا بإلغاء التّجنيد الإجباريّ في سورية وهذا يشمل الفلسطينيين أيضًا.

- في 28 كانون الأول/ديسمبر، نَقَل موقع "العربي الجديد"، عن مصدر في قيادة السلطة الفلسطينية في رام الله، وإدارة المخابرات العامة التي يقودها اللواء "ماجد فرج"، "إن هناك توجّه لإيقاف التجنيد للفلسطينيين في سورية، وأن تتحوّل ثكنات "جيش التحرير" إلى الجيش السوري الجديد، على أن يجري التفاهم بشأن تفصيلات ذلك في الفترة المقبلة مع أعلى مستويات السلطة الفلسطينية"[3].

ثانياً: المؤسّساتُ الشّعبيّةُ الفلسطينيّةُ

لم تتدخّل الإدارةُ الجديدةُ في سورية في عملِ المؤسّسات الشعبيّة الفلسطينيّة، واستمرّ عملُ الجمعيّات الخيريّة والإغاثيّة الفلسطينيّة داخلَ المخيّمات والتجمّعات الفلسطينيّة في سورية، والتي من أبرزها "الجمعية الخيرية الفلسطينية"، و"جمعية القدس الخيرية"، و"مؤسسة جفرا"، و"مؤسسة نور للإغاثة والتنمية"، و"رابطة فلسطين الطلابية"، و"رابطة الشبيبة الفتحاوية"، و"الهلال الأحمر الفلسطيني"، و"اتحاد الحقوقيين الفلسطينيين"، والعديد من المؤسسات الشعبية والاجتماعية في المخيمات الفلسطينية، كما دخلَتْ منَ الشّمال السّوري بعد سقوط النّظام "هيئة فلسطين التنموية" وبدأتْ عملَها في المخيّمات الفلسطينية.

[3] بدوان، الفصائل الفلسطينية في سورية تبحث مصيرها وتسلم مقرّات ومطلوبين، **مرجع سابق**

المرجعية الفلسطينية في سورية

المرجعيّةُ الفلسطينيّةُ في سورية

يفتقِدُ فلسطينيو سوريةَ لمرجعيّةٍ ملموسةٍ، وتراجَعَت أدوارُ المرجعيّة المُمثِّلةِ لهم، ففي سنوات الثورة السورية تخَلَّتْ مُعظمُ الفصائل والقوى الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية عن مسؤولياتها المطلوبة تجاه مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، الّذين عاشوا أوضاعًا صعبةً نتيجة الانعكاسات العامّة للأزمة الطّاحنة في سوريا عليهم وعلى أحوالهم من جوانبها كافّةً.

وبعد سقوط النّظام وصعود المعارضة السّورية وتولّيها زمام السلطة في سورية، بدأتْ قوى ومؤسسات فلسطينيّة العمل على تكوين مرجعيّة وطنيّة لفلسطينيي سورية، وإبراز دورها الوطني والتاريخي ولعب دور الحريص والمتابع لقضايا الفلسطينيين في سورية من خلال متابعة ملفّات المعتقلين والمفقودين وإعادة الإعمار وغيرها، وبرزَتْ خلافاتُ وتباينُ في صفوف القوى والمؤسسّات والأفراد الفلسطينيين، ولم تستطِعْ حتّى اللّحظة توفيرَ غطاءٍ ومرجعيّة وطنيّة لعموم الفلسطينيّين في سوريا.

- في 11 كانون أول/ديسمبر، عقدَ قادةُ الفصائل الفلسطينية في سوريا، بمشاركة قائد جيش التحرير الفلسطيني، اجتماعًا في سفارة دولة فلسطين بالعاصمة دمشق، تناولَ الاجتماعُ الأوضاعَ المستجدّة في سوريا، بعد سقوط نظام الأسد وتسلُم المعارضة السورية مقاليدَ الحكم في البلاد، واختُتمَ ببيانٍ مشترَك يعكِس مواقف موحَّدة ورؤية واضحة تجاه القضايا الوطنية والقومية.

وأعلن المجتمعونَ تشكيلَ "هيئة العمل الوطنيّ الفلسطينيّ المشترك"، التي تضمّ جميع الفصائل الفلسطينيّة وجيش التّحرير الفلسطيني، لتكُونَ مرجعيّة وطنيّة موحّدة تخدِم المصالحَ الفلسطينية المشتركة.

- في 14 كانون الأول/ديسمبر، أعلنَتْ مجموعةُ من القوى والمؤسسات الفلسطينية السورية الحرة توقيعَها على بيانٍ مشتَركٍ يؤكّدُ التزامها بمبادئ الحرية والكرامة، ويشدّدُ على رفض أيِّ تمثيلٍ للفصائل المتورِّطة في دعم النّظام السوريّ السّابق، داعيةً إلى محاسبة كل من تَورّط في جرائم بحقّ الشّعبين الفلسطينيّ والسوري~.

وأكّد البيان الصّادر عن المؤسّسات الموقّعة أن شمسَ الحرية أشرقَتْ على سوريا بعدَ عقود من القمع والاستبداد، مشيدًا بالدور الكبير الذي لعبه الفلسطينيّون السوريّون في الثّورة السوريّة، حيث أثبتوا انتماءهم الأصيل ووفاءهم لسوريا وشعبها.

وأشار إلى أن تضحيات الشّعبين أثمرَتْ تحريرَ سوريا من عصابة النّظام السابق، ومن ضمنها المخيمات الفلسطينية التي كانت شاهدة على معاناة مضاعفة خلال الحقبة الماضية، وانتقد البيانُ بشدّة الفصائلَ الّتي دعَمَتِ النّظام السابق وشاركَتْ في جرائمه، معتبرًا أن ادعاء هذه الفصائل تمثيل الشعب الفلسطيني أمرٌ مرفوضٌ، وخصَّ بالذكر الاجتماعَ الأخير لبعض الفصائل في مقر السفارة الفلسطينية بدمشق، الّذي وصفَه بـ"محاولةٍ وقحةٍ للتّلاعب بإرادة شعبنا وتاريخ نضاله".

وشدّد الموقّعونَ على أهميّةِ التّصدي لعدد من القضايا المحورية التي تخصّ الفلسطينيّين السوريّين، وأهمها:

أ- إدارة شؤون المخيّمات بمنهج مؤسّساتي وديمقراطيّ يعكس الواقع الجديد.

ب- الكشف عن مصير المعتقلين؛ إذ لا يزال مصير أكثر من أربعة آلاف معتقل ومختفٍ قسريًا مجهولاً.

ت- إعادة الإعمار خصوصًا في مخيم اليرموك الذي يمثل عاصمة الشتات الفلسطيني.

ث- محاسبة المتورطين بالجرائم، والعمل على ضمان تحقيق العدالة.

وأكد البيان على أهمية التعاون مع الحكومة الانتقالية ومؤسسات الحكم الجديدة في سوريا الحرة لضمان حقوق الفلسطينيين وتحقيق العدالة، واختتم الموقِّعون على البيان بالتّأكيد على أنّ الفلسطينيّين السوريّين سيبَقَونَ جزءًا أصيلاً من النّضال الفلسطينيّ، مُلتَزمين بالدّفاع عن حقوقهم الوطنيّة ومواجهة الاحتلال الإسرائيلي، كما أدانوا الجرائمَ الإسرائيليةَ الوحشيّةَ في فلسطين، مجددّين العهدَ بمواصلة الكفاح حتّى التّحرير الكامل.

وكان أبرزُ الموقِّعينَ على البيان: مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، التجمع الفلسطيني السوري (مصير)، الحملة الفلسطينية للكشف عن مصير المعتقلين الفلسطينيين في السجون السورية، رابطة المهجرين الفلسطينيين في الشمال السوري، تجمع أحرار فلسطين، مركز توثيق الفلسطينيين في الشمال السوري.

- في 21 كانون الأول/ديسمبر، صدرَ تصريحُ صحفيٌّ عن فصائل منظمة التّحرير الفلسطينيّة في سوريا، جاء فيه: أن فصائل منظمة التحرير الفلسطينية ناقشَتْ مستجدّاتِ الوضع الفلسطيني في سوريا على ضوء التّطوّرات في سوريةَ الشّقيقة، وفي هذا الصدد تتقدّمُ فصائل منظّمة التّحرير الفلسطينية بأسمى آيات التّهنئة والتّبريك بانتصار ثورته المباركَةِ وتتمنى لسورية الشّقيقة دوام التّقدّم والازدهار.

وإشارة إلى الاجتماع الذي عُقِدَ في سفارة دولة فلسطين للفصائل الأربعة عشر بتاريخ 2024/12/11، والّذي أفضى الى تشكيل لجنة ثلاثيّة أو رباعيّة للمتابعة العليا؛

فإننا في فصائل (م. ت. ف) نُثمّنُ عاليًا هذا اللقاء الّذي ضمّ كلّ أطياف العمل الوطني الفلسطيني والّذي جاء متأخرًا بعد انقطاع طويل؛ ونحن ومن موقع المسؤوليّة الوطنيّة نرى ضرورةَ استمرار هذه اللقاءات كضرورة وطنيّة في هذه المرحلة، ونشير هنا إلى أنه بعد المشاورات داخل أُطُرنا التّنظيميَّةِ (قيادةً وكوادرَ) نرى أهميَّةَ استمرار اللقاءات والتشاور المصلحة شعبنا الفلسطيني في سوريا؛ ولا نرى أية ضرورة لوجود لجنة المتابعة الثلاثية أو الرباعية المُشَكَّلةِ في هذه المرحلة؛ وتبقى سفارة دولة فلسطين هي العنوان الرّسمي لشعبنا الفلسطيني في سوريا.

- 22 كانون الأول/ديسمبر، أصدرَت مجموعةُ العمل من أجل فلسطينيي سوريا بيانًا تَرُدُّ فيه على البيان الصادر عن جهات فلسطينية حولَ إعادة صياغة مرجعيّات اللاجئين الفلسطينيّين في سوريا، وما تضمّنَهُ من إشاراتٍ تتعارض مع الواقع القانونيّ والحقوقيّ للفلسطينيين في البلاد.

وأكّدَتِ المجموعةُ أنّ الوجودَ القانونيّ للفلسطينيّين في سوريا يخضع للإطار القانوني والتشريعي السوري، وترى المجموعة أن أي محاولة لإعادة هيكلة المرجعيات الفلسطينية عبر تشكيل لجان أو جهات جديدة تُعَرِّضُ الوضعَ القانونيَّ المستقرَّ للفلسطينيين في سوريا للخطر.

وشدّدتِ المجموعة على أن الفلسطينيين في سوريا ليسوا جزءًا من ترتيبات اتفاق أوسلو أو أي إطار سياسي آخر خارج القوانين السورية، وأي مساس بالإطار القانوني للفلسطينيين قد يؤدي إلى زعزعة مكانتهم داخل النسيج الاجتماعي السوري، الّذي كان دائمًا داعمًا لقضيّتهم الوطنيّة. وأكّدتْ المجموعةُ أنَّ الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب هي الجهةُ الرّسميةُ الّتي تُنَظِّمُ شؤونَ الفلسطينيين القانونيّة والمدنيّة وفق القوانين السورية، وعليه فإنّ الحفاظَ على هذه المرجعية يُعَدُّ ضمانةً لوحدة الموقف الفلسطيني وتماسكه داخل الدولة السورية.

كما دَعَتِ المجموعةُ القيادةَ السورية إلى الحفاظ على القوانين والتشريعات الناظمة لوضع الفلسطينيين، وحماية الوضع القانوني للفلسطينيين من أيّ تدخُّلات أو محاولات لإعادة الهيكلة، الّتي قد تُؤَثِّرُ سلبًا على حقوقهم، والعملِ على تحديث القوانين بما يضمنُ تحقيقَ مبدأ العدلِ والمساواة ووحدة المصير، انسجامًا معَ قراراتِ الجامعة العربيّة، وخاصّة بروتوكول الدّار البيضاء لعام 1965.

وأكّدتِ المجوعةُ أنّ الفلسطينيين في سوريا هُم جزءٌ لا يتَجزّأ منَ النّسيج الوطنيّ السوريّ، وأنّ أيّ محاولة لتغيير وضعهم القانونيّ أو مَرجِعِيَّتِهم الرّسميّة ستُقابَل برفض شعبي وقانوني، كما دَعَتْ جميعَ الجهاتِ المعنيّة إلى احترام الخصوصيّة القانونيّة للفلسطينيينَ في سوريا، والعمل على تعزيز وحدتهم بما يخدم قضيّتهم الوطنيّة.

- في 23 كانون الأول/ديسمبر، أثارَ بيانُ سفارة السلطة الفلسطينية في سورية موجةَ استنكارٍ من مجموعات إعلاميّة وناشطينَ وإعلاميّينَ فلسطينيّينَ في سورية وخارجها، وذلك بعدما قالَت في بيانٍ أصدرَتْهُ قبل أيام بـ "أنها العنوانُ الرسميُّ للفلسطينيين في سورية"، وقال الناشطونَ " إنّ التَّمتْرُسَ خلفَ "شرعيّةِ" وجود السفارة من منطلق كونِها تمثيلاً دبلوماسيًا لا يعني شرعيةَ تمثيلها لفلسطينيي سوريا، فالسفارةُ مقرٌّ لبعثة دبلوماسيّة بطابعٍ وظيفيٍّ مُحدَّد غير مرتبط بالتّمثيل الشعبي، كما تساءَلَ النّاشطونَ عن دور منظّمة التّحرير والفصائل الفلسطينيّة وماذا قَدّموا للاّجئين الفلسطينيين في سورية خلال الأزمة الطاحنة، وخاصّةً ملف المعتقلينَ والمفقودين في السجون السورية، فضلاً عن استهداف المخيّمات الفلسطينيّة وتشريد أهلها، وأكّدوا على أنّه لا يحِقّ لأيّ أحدٍ كان، فردًا أو مؤسّسةً، فصيلاً أو حزبًا أو حركةً، الحديث باسمهم.

في السّياق ذاته؛ نوّهَ أحدُ القانونيين أنّ اللاجئين الفلسطينيين في سوريا لم يكونوا جزءًا من ترتيبات خارجَ الإطار القانونيّ الّذي أقَرّتْهُ الدولة السورية، وأهمها القانون رقم 260 لعام 1956، الّذي ساوى الفلسطينيينَ بالسوريّين في الحقوق والواجبات، كما لم يكونوا طرفًا في ترتيبات اتفاق أوسلو، الّذي يحكم مرجعيّات السفارات الفلسطينية في مختلف الدّول.

- في 23 كانون الأول/ديسمبر، التقى اتحادُ الحقوقيّين الفلسطينيين في سورية بالسّفير الفلسطيني بدمشق، وبمشاركةٍ هاتفيّةٍ معَ عضو اللجنة التنفيذية؛ مسؤول التّنظيمات الشّعبيّة في منظّمة التّحرير الفلسطينية في رام الله.

وقال الاتحاد في تصريح لهُ: "كُلِّفْنا بإعداد ملف لقرارات الأمم المتحدة للشعب الفلسطيني والمرتبطة بالقوانين ذات الشأن الفلسطيني في سوريا، تحضيرًا للقاء قريب مع القيادة السورية الحرة بناء على طلبها؛ واستصدار أو تعديل قوانينَ لصالح الشأن الفلسطيني والّذي انتقص منها عمدًا وزادها تعقيدًا النّظامُ الظّالمُ، وتمّ الاتّفاقُ على الاهتمام الجادّ بما يتعلّق بملفّ المعتقلين والمفقودين قسرًا والشهداء الفلسطينيينَ قبلَ وبعد عام 2011 في جميع سجون نظام الأسد البائد وتنظيم لوائح بذلك وفق البيان التوضيحي الصادر عن سفارة دولة فلسطين بتاريخ 2024/12/29 ، بما يؤسس لإقامة دعوى ضد مجرمي الحرب من نظام الأسد والقوات الرديفة له.

وأوكلَ لنا متابعةَ شؤون مخيم اليرموك وإيصالَ ما يحتاجهُ من ترحيل أنقاض وأتربة وغيره، والاستمرار بمتابعة توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب في فلسطين المحتلة، وتمنّى علينا الحفاظَ على ممتلكات منظّمة التّحرير(المقرّ) كونها ملكُ الشّعب الفلسطينيّ.

سـجـون النـظام السوري

معتقلـون ومـفقـودون

سجونُ النّظام السّوريِّ.. معتَقَلونَ ومُحرَّرونَ

يُقدّرُ عددُ المعتقلينَ والمفقودينَ في سوريا بعشرات الآلاف، بينهم أكثرُ من 3 آلاف لاجئٍ فلسطيني، وقد تَعرّضوا لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب والقتل، ولا تزال هناكَ سجونٌ سرّيّةٌ كثيرةٌ في سوريا، ما يجعلُ تتبُّعَ مصير المعتقَلين والحصولَ على معلومات دقيقة عنهم مسألة مُعقَّدةً، واستطاعت مجموعة العمل توثيقَ (3085) معتقلاً فلسطينيًا في سجون النّظام السوري البائد بين الفترةِ الممتدَّة من عام 2011 إلى ما قبل سقوط النّظام السوري وسيطرة المعارضة السورية.

فبَعدَ دخول المعارضة السورية المدنَ السورية وفتحَ الأفرع والسجون الأمنية التابعة لنظام بشار، تكشّفَتْ وما تزال تتكشف كلَّ يوم حجمَ الفاجعةِ الّتي عاشها ويعيشُها السّوريّونَ والفلسطينيون في سورية جراء فقدان أبنائهم في السجون، حيث تُواصِلُ العائلات الفلسطينية يوميًا نعيَ أبنائِها المعتقلين بعد انقطاع أمَلِها بالعثور على ناجِينَ من مسالخ النظام السّوري.

ووَصَلَتْ إلى مجموعة العمل عشَراتُ الرسائل ومناشداتُ عديدةٌ لمن رأى أو سمع عن معتقلٍ؛ أملاً بلقائِه أوِ العثور عليه حيًا حتى وإن كان فاقدًا للذاكرة؛ وتعجُّ صفحاتُ الفيس بوك بصور وأسماءِ المعتقلين الفلسطينيين في السجون السورية، وبدأتْ مرحلةٌ جديدةٌ من توثيق المعتقلين والمفقودين الفلسطينيين، بعد نشر أهالي المعتقلين مناشدات وصور أبنائهم المعتقلين والمفقودين في سورية.

يضافُ إلى تلك المعاناة العثورُ على مقابرَ جماعيّةٍ في عدد من المناطق السورية، كان أبرزها مقبرة نجها وحُفَرًا حفرها النظام الساقط قربَ منطقة الحسينيّة بريف دمشق،

والعثورُ على هياكل عظمية في منازلَ ومربّعاتٍ كانت تسيطر عليها مجموعات موالية للنظام السوري؛ كما في منطقة التضامن قربَ مخيم اليرموك، الّذي كان تحت سيطرة "ميليشيات شارع نسرين".

معتقلونَ عامَ 2024

وثّقَتْ مجموعةُ العمل اعتقالَ (11) لاجئًا فلسطينيًا من سورية، 8 منهم اعتُقِلوا في السويد وألمانيا بتُهَم ارتكاب جرائم حرب في سورية، واثنان منهم اعتقلتْهُم أجهزةُ أمن النّظام السوريّ، ولاجئٌ واحد اعتقلتْه قواتُ الاحتلال الإسرائيلي المتوغلة في ريف درعا الغربي جنوبي سوريا.

عائلاتُ المعتقلينَ

يطالبُ أهالي المعتقلينَ الفلسطينيّينَ في سوريا بالكشفِ عن مصير أبنائهم الّذينَ اعتقلتهم قوّاتُ النّظام السوري ومجموعاتٌ مسلّحةٌ تابعةٌ لفصائلَ فلسطينية، وذلك بعد إعلان انتهاء عمليّات البحث عن المعتقلين في جميع السّجون السّورية دونَ التّوَصُّل إلى معلومات واضحة حول مصير الآلاف منَ المعتقلين الفلسطينيين.

دعَواتُ لمحاسبةِ المُتَورِّطينَ

طالبَ الأهالي بضرورةِ فتح تحقيقاتٍ شاملة تطالُ كلَّ الفصائل الفلسطينيّة المتورِّطة في الاعتقالات، معَ تقديم قادَتِها إلى العدالة. كما طالبوا بتدَخُّل المنظّمات الحقوقيّة والإنسانيّة الدّوليّة لدعم قضيّتهم وتسليط الضّوء على معاناة المعتقلين وعائلاتهم.

غضبٌ منَ السّفارةِ الفلسطينيّةِ

وجّهَ الأهالي انتقاداتٍ لاذعةً للسفارة الفلسطينية في دمشق، متّهمينهَا بالتّقصير في أداء واجبها تجاه المعتقلين وعائلاتهم، وطالبوها بالتحَرُّك العاجل والتّواصل مع الجهات

المعنية للكشف عن مصير أبنائهم، ورَدّتِ السفارةُ الفلسطينية على الانتقاداتِ في بيانٍ لها، بأنها كانت تتابِعُ هذا الملف معَ السلطات السورية آنذاك، وبأنها كانت تقوم بمراسلات مع الخارجية السورية وكان ردُّها بعدم وجود معلوماتٍ عن المعتقلين.

المُحرَّرونَ منَ السّجون

حرّرتْ قوّاتُ المعارضة السورية في رابع يومٍ من عمليّتها "ردع العدوان" عشراتِ المعتَقلين من سجون أجهزة أمن النظام السوري البائد بمدينة حلب، بينهم لاجئون فلسطينيون، وبعد دخول المعارضة دمشق والمدن السورية، فتحَتِ السجونَ وأطلقت مئات المعتقلين، ووثّقَتْ مجموعةُ العمل من أجل فلسطينيي سورية أسماء 53 معتقلاً فلسطينيًا استطاعَتْ مجموعات المعارضة السورية المسلحة تحريرهم من سجون النّظام السوري البائد، بعد دخولِها الأفرع والسجون في سورية.

وتوضّحُ قائمةُ المفرَج عنهم الّتي وثّقَتْها مجموعة العمل أنّ 19 رجلاً منهم كانوا في سجن حلب، و21 منهم كانوا في سجن صيدنايا العسكري، والآخرون حُرِّروا من سجون حماة وفرعي الخطيب وفلسطين بدمشق.

وتكشفُ القائمةُ أنّ عددًا من المعتقلينَ قضَوا أزمنةً طويلة في السجون، تصلُ إلى 40 عامًا وأكثر، وتوضّحُ أن 47 منهم من فلسطينيي سورية، من أبناء المخيّمات الفلسطينيّة في اليرموك وخان الشيح والنيرب، وستّةَ من المعتقلين من فلسطينيي الضفّة الغربيّة في فلسطين المحتَلّة.

إعـــادة الإعـمـار

إعـادةُ الإعمـار

في ظلِّ سيطرةِ النّظامِ السّوريِّ

لم يشهدِ العام 2024 إبان النظامِ البائدِ أيَّ تَحرُّكٍ؛ سواء كان دوليًا أو فلسطينيًا أو لدى السلطات السورية لإعادة إعمار ممتلكات الأهالي المهدمة في مخيمات اليرموك ودرعا وحندرات -عين التل أكثر المخيمات الفلسطينية تضررًا في سورية، وواجهوا تحديات عديدة في ترميم منازلهم وإعادة تأهيل ممتلكاتهم، من أبرزها اشتراط "الفرقة الرابعة" التابعة للجيش السوري على الراغبين بإعادة إعمار منازلهم المهدمة إما دفع 7 ملايين ليرة سورية أو الحصول على حديد البناء من قضبان الأسقف.

- خلال العام 2024 رمّم أهالي مخيم اليرموك منازلهم ومحالهم التجارية على نفقاتهم الخاصة، ووصلت تكلفة ترميم المنزل 100 مليون ليرة سورية، ما حرم غالبية الفلسطينيين من العودة إلى منازلهم، إضافة إلى تغافل المؤسسات الدولية وغيرها عن المساهمة في دعمهم لإعادة إعمار وترميم ممتلكاتهم.
- شهد مخيم اليرموك ترميم ثانوية اليرموك، كما بدأت محافظة دمشق بإعادة تأهيل مبنى مؤسسة الكهرباء في شارع اليرموك، وأعيد تأهيل حديقة الشهداء في شارع كعوش وحديقة "مجمع الأونروا" الواقعة في شارع المدارس، وبدأ ترميم مبنى محكمة اليرموك وتجهيزها بالكامل، وبدأ مشروع حديقة المجتمع المحلي، وهي حديقة صممت وفق أحدث التصاميم العالمية، وواصلت وكالة الأونروا في المخيم ترميم مبنى الإعاشة الواقع في شارع القدس.

بعد سقوط النظام السوري

جددت مجموعة العمل مطالبتها بتضافر الجهود الدولية والمحلية لإعادة إعمار المخيمات الفلسطينية في سوريا، وقال فايز أبو عيد، مدير مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سوريا أن إعادة إعمار المخيمات الفلسطينية في سوريا بعد سقوط نظام الرئيس السوري السابق بشار الأسد وتولي المعارضة السلطة، تحتاج إلى تضافر الجهود الدولية والمحلية، نظرًا لحجم الدمار الهائل الذي أصاب تلك المخيمات، وأوضح أن المخيمات الفلسطينية شهدت حالة من الاستقرار مع دخول قوات المعارضة السورية، حيث أكد أن اللاجئين الفلسطينيين تلقوا معاملة جيدة من تلك القوات؛ إلا أن النزوح الجماعي أدى إلى تفاقم الأزمات الإنسانية والاقتصادية، ما أثّر سلبًا على النسيج الاجتماعي ورفع معدلات الفقر والبطالة، فضلاً عن تدهور المستوى التعليمي بين اللاجئين.

وكشف عن حجم الدمار الكبير في المخيمات الفلسطينية، مشيرًا أن مخيم اليرموك شهِد دمارًا بنسبة 60% من الممتلكات والأبنية، بينما تعدّ 20% من الأبنية غير صالحة للسكن؛ وفي مخيمي درعا جنوبي سوريا وحندرات في حلب، بلغت نسبة الدمار حوالي 80%، ما يجعل إعادة الإعمار مهمة تفوق قدرات أي مؤسسة إغاثية منفردة.

العـودة إلى المخيّمات والتجمّعات

العودة إلى المخيّمات والتجمّعات

شهِدَتِ المخيّمات والتّجمعات الفلسطينية والمناطق في سورية عودة آلاف اللاجئين الفلسطينيين، مدفوعين بضغط الواقع الاقتصادي الصعب وارتفاع إيجار المنازل، وتدهور الوضع الأمني والحرب على لبنان، بينما تحرّك آلاف النازحين الفلسطينيين إلى مناطقهم إما للسّكن أو لترتيب سكنهم خلال المرحلة القادمة لارتباط أبنائهم بالدراسة، وتأمين سكن لمن دُمّر منزله، وتأمين مصدر رزقٍ يُعينُه.

العودةُ في عهد النظام السوري البائد

- شهِدَ مخيمُ اليرموك جنوب دمشق، خلال عام 2024 قبل سقوط النّظام السوريّ حركةً نشطة بعودة الأهالي إلى منازلهم، وشوهِدَ دخول السيارات المُحمّلة بالأثاث والأغراض المنزلية إلى المخيم يوميًا، وحركة نشطة في ذهاب وقدوم الأهالي، وكان ذلك بعد جهود مكثفة لإعادة تأمين الخدمات الأساسية كالكهرباء والماء، إضافةً إلى إعادة فتح عددٍ من المدارس.
- وفقًا لتقديراتِ دائرة خدمات اليرموك؛ تجاوزَ تعدادُ العائلات المقيمة في مخيم اليرموك الـ 3 آلاف عائلة وكانت الأعداد في ازدياد يومي، وبحسب مصادر محلية، فإن عدد العائدين إلى المخيم من العائلات وأصحاب المهن والمحلات التجارية والمطاعم المتنوعة والعمال يصل إلى 50 ألف شخص تقريبًا، كما سُجّلَ بدء أكثر من 40 آلية نقل عمومي وخاص، بما فيها الحافلات وسيارات الأجرة، بالعمل داخل وخارج المخيم، ما عكس تحسن البنية التحتية والخدمات الضرورية للحياة اليومية.

- دفعَت عدّة عوامل الأهالي للعودة إلى مخيم اليرموك، أبرزها غلاء الإيجارات في المناطق التي هُجّروا إليها، وواجَه العائدون تحديّات كبيرة، أبرزُها الدّمار الواسع الّذي لحق بالمنازل والبنية التحتية، ونقص الموارد المالية، وغياب بعض الخدمات الأساسية.
- استمرَّ النظام السوري حتى سقوطه بمنع عودةِ كلِّ من لديه قضايا أمنية أو حالة اعتقال سابقة، وكذلك من لديه أبناء مطلوبين أو موجودين في الشمال السوري، أو لهم ارتباطات بالفصائل المسلحة الّتي كانت تُسيطِر على المنطقة سابقًا، والمطلوبين للتّجنيد الإجباري.

العودةُ إثرَ العدوان الإسرائيلي على لبنان

- تشير الأونروا أنّه حتى تاريخ 24 تشرين الثاني/أكتوبر 2024، عادَ إلى سورية (662) عائلة أي حوالي (1821) شخص من اللاجئين الفلسطينيين المسجّلين في سوريا والّذين فَرّوا خلال الأزمة من سوريا وعادوا إليها، وهم من بين أكثر من 5 آلاف فلسطيني دخلوا سورية إثر العدوان، وتشير بيانات الوكالة أنهم موزّعون على المحافظات السورية والمخيّمات الفلسطينيّة.
- معظم الأشخاص الذين قابلتْهُم الأونروا كانوا لا يزالون يقطنون في ضيافة أحد أفراد الأسرة الممتدة أو الأصدقاء في ظروف سكن مكتظّة ومتدهورة، وأكدت أن أكثر من 91 % منهم سافروا مع جميع أفراد أسرهم، وكان حوالي 56% منهم عاشوا سابقًا في سوريا وفَرّوا من البلاد خلال الأزمة هناك، وعاد حوالي 78 % من هذه المجموعة إلى المنطقة أو الموقع الّذي كانوا يعيشون فيه قبل فرارهم من سوريا.

- أوضحت الوكالة أن استجابة الأونروا لمتطلبات اللاجئين شملت تبادل المعلومات والإحالات والإدماج في خدمات الأونروا الأساسية القائمة مسبقًا في مجالَي التعليم والصحة، وتوزيع الإغاثة الطارئة والمساعدات النّقدية متعدّدة الأغراض.

العودةُ بعد سقوط النّظام السوري:

كسرَتِ المعارضةُ السورية بعد سيطرتها على سورية الحواجزَ والمعوقاتِ الّتي كانت تمنع النازحين والمهجّرين من العودة إلى مناطقهم، والذين هجّرهم النّظام منها نحو الشّمال السّوري، أو فرّوا من لدول الجوار، وشهِدتِ المخيّمات الفلسطينية والمناطق السورية عودة آلاف النازحين، واستقبلت سورية عشرات آلاف العائدين والزائرين من تركيا ولبنان وغيرها من الدّول.

ورغم أن العودة إلى سوريا كانت حلمًا مشتركًا للكثيرين، إلا أن هذا الحلم اصطدم بواقع معقَّدٍ، وأثيرَت تساؤلاتٌ عدة حولَ ما إذا كانتِ الظروف ستتيح عودة آمنة، أم أن سوريا ستظل بيئة قاسية تحمل المزيدَ من المعاناة لسنوات طويلة.

- **توجّهاتٌ مستقبليّةٌ مجهولةٌ** تُشكّلُ مصدرَ قلقٍ كبير للفلسطينيين السوريين، فالمواقف الغامضة تجاه وضعهم، خاصة مع تورّط بعض الفصائل الفلسطينية في دعم نظام الأسد، تثيرُ تساؤلات حاسمة: هل سيتم تجاوز آلام الماضي؟ وهل ستتاح لهم فرصة إعادة بناء حياتهم في سوريا؟

- **عقَباتُ اقتصاديّةُ** إلى جانب القلق السياسي، حيث واجه اللاجئونَ معضلةً اقتصادية خانقة، تمثلت بالتضخُّم المتسارع، وندرة الموارد، والبنية التحتية المدمرة وهي عوامل تجعل من إعادة بناء الحياة تحدّيًا كبيرًا.
- **تحدّياتُ البداية من الصّفْر:** اللاجئونَ الّذين فَقَدوا منازلَهم وباعوا ممتلكاتهم للهروب من الحرب يَجِدُون أنفسهم اليوم بلا أيّ مقوّمات للعودة.
- **آثارُ نفسيّةُ واجتماعيةُ عميقة:** فالضّغوط النّفسية الّتي عانى منها اللاجئون لا تقل وطأة عن الأعباء الاقتصادية، كالخوف من مواجهة الماضي وفقدان الأحبة، إضافة إلى القلق من الرفض الاجتماعي بعد غياب طويل، كلها عوامل تجعل العودة قرارًا مُعقّدًا.
- **واقعُ صعبُ في المخيماتِ**: حتّى لو قرَّر اللاجئون العودةَ، فإن الظّروف في المخيمات تجعل هذا القرار شبهَ مستحيلٍ فالبُنيةُ التّحتية مدمّرةُ، والخدماتُ الأساسيّةُ معدومةُ، والاقتصادُ مُنهَارُ، كُلُّها تحدياتُ كبرى.

وكالة الأونروا وفلسطينيو سورية عام 2024

وكالةُ الأونروا وفلسطينيو سوريةَ عامَ 2024

أصدرَتْ وكالةُ الأونروا في سورية توضيحًا للفلسطينيّينَ يومَ 24 كانونَ الأوّل/ديسمبر؛ شَرَحَتْ فِيها أوضاعَهَا والضّغوطَ التي تُمارسُ عليها ونقصَ التّمويلِ والمشاريعَ المُقَدَّمَة لفلسطينيي سوريةَ، وقالَتْ فيهِ:

سياسيًا

لقد كانَ عامَ 2024 مليئًا بالتّحدّياتِ بالنسبةِ للوكالةِ؛ فقَدْ أقرَّتْ حكومةُ "إسرائيلَ" تشريعًا لإنهاءِ عمليّاتِ الأونروا في الأراضي الفلسطينيّةِ المحتلّةِ، ومِنَ المُقرَّر أن يَدخُلَ هذا القرارُ حَيِّزَ التّنفيذِ في نهايةِ شهر كانونَ الثّاني عامَ 2025، يَتعارَضُ هذَا التّشريعُ معَ القانونِ الدّوَليِّ وتبذُلُ الأممُ المتّحدةُ كلَّ ما في وُسعِها لمِنع تنفيذِهِ؛ حيثَ خاطبَ الأمينُ العامّ للأممِ المُتّحدةِ مجلسَ الأمنِ والجمعيةَ العامّةَ، وكذلكَ "إسرائيلَ"، إنَّ تنفيذَ هذهِ التّشريعاتِ مِنْ شأنِهِ أنْ يُقوِّضَ الدّعمَ المالِيَّ بشكلٍ كبيرٍ.

ماليًا

إنَّ الوضعَ الماليَّ للوكالةِ غيرُ مُستَقِرٍّ؛ إذ ستُنهِي الوكالةُ عامَ 2024 بعجزٍ مالِيٍّ، ويجري البَحثُ عن تمويلٍ إضافيٍّ؛ لكنَّ الحملةَ المُستمرّةَ ضِدَّ الأونروا وحقيقةَ أنَّ العديدَ منَ المانحينَ يواجهونَ أيضًا تدابيرَ تَقَشَفيّةً، تَعني أنّهُ منَ المُرجَّح أن يكونَ عامَ 2025 أكثرَ صعوبةً، وتعتمدُ الأونروا بشكلٍ شبهِ كاملٍ على المساهماتِ الطَّوعِيّةِ منَ الدُّوَلِ المانِحةِ لتمويلِها، وهذا يعني أنَّ مُدَّةَ وطبيعةَ وَكمَّ المساعداتِ الإنسانيةِ المُقدَّمَةِ للفلسطينيينَ يكونُ تبَعًا لمِستوى هذهِ المُساهمَاتِ.

- اعتبارًا منْ عام 2024، حصلَ تمويلُ نداءِ الأونروا الطارئ الخَاصِّ بسوريا على نسبةِ 16.72% فَقطْ، ورغمَ كافَّةِ الجهودِ الّتي تبذُلُها الوكالةُ لحشدِ الأموالِ منَ المانحينَ لَم يَكُنْ مِنَ الممكنِ حشْدُ المزيدِ، وتجدُرُ الإشارةُ إلى أنَّ التّمويلَ الإجماليَّ لسوريّةَ قدِ انخفضَ أيضًا واضّطُرتْ وكالاتُ الأممِ المتّحِدةِ إلى خفضِ العديدِ مِن بَرامِجِها بسببِ نقصِ التَّمويلِ.

أوضاعُ فلسطينيّي سوريةَ

- ارتفعَتْ هشاشةُ أوضاعِ اللاجئينَ الفلسطينيينَ في مختلفِ أنحاءِ سوريةَ ومنْ خلالِ الإحصاءاتِ العديدةِ الّتي أجْرَتْها فِرَقُ الأونروا بَدا جليًّا أنّ اللاجئينَ الفلسطينيينَ يَجِدُونَ صعوبةً في التّعامُلِ معَ التّضخُّمِ المُتزايدِ وارتفاعِ أسعارِ السّلعِ الأساسيّةِ؛ لذا يلجؤونَ إلى تناولِ كميّاتٍ أقلَّ منَ الطّعامِ؛ حيثَ لا يستطيعونَ شراءَ الدَّجاجِ أوِ اللُّحومِ وغيرِها، وكانوا يضطرونَ للجوءِ إلى استراتيجياتٍ سلبيّةٍ للتكيُّفِ وللتغَلُّبِ على التَّحدّياتِ؛ مثلَ: عملِ الأطفالِ بأعمالٍ شاقّةٍ وترْكِ الأطفالِ للمدارسِ وزواجِ الفتياتِ القاصراتِ وغيرِها.
- **(البرامجُ المُقَدَّمَةُ)** ورغمَ تحدّياتِ التّمويلِ الكبيرةِ الّتي وَاجهتْها الأونروا طيلةَ عامِ 2024، بما فيها تعليقُ بعضِ الجهاتِ المانِحةِ للتّمويلِ، فقدْ واصَلَتِ الوكالةُ تقديمَ جميعِ أنشطةِ برامجِها الأساسيّةِ في سوريا، بما في ذلكَ الرّعايةَ الصّحيّةَ الأوّليّةَ، ودعمَ إدخالِ المرضَى للمُستشفياتِ لِتَلَقِّي العلاجِ والتّعليمِ لأطفالِ اللاجئينَ الفلسطينيينَ وبرنامجِ التّمويلِ الصّغيرِ والتّعليمِ والتّدريبِ التّقنيِّ والمِهَنِيِّ للشّبابِ والتّدخُلاتِ الاجتماعيةِ الأخرى؛ ومن ضمنِها بناءِ قدراتِ اللاجئينَ. وتَمكَّنَتِ الوكالةُ منْ إدارةِ هذهِ البرامجِ في ظِلِّ تَحدّياتٍ كبيرةٍ وحشدِ التّمويلِ من شهرٍ لآخرَ.

- **(المُساعداتُ)** ورغمَ كُلِّ الظّروفِ الآنفةِ؛ تَمكّنَتِ الأونروا من تقديمِ بعضِ المساعداتِ الإنسانيّةِ الأساسيّةِ للاجئينَ؛ حيثُ وزّعتِ الوكالةُ دورتينِ منَ المساعداتِ النّقديّةِ الطّارئةِ على مدارِ العامِ، كما قَدّمَتْ مساعداتٍ غذائيّةٍ للاجئينَ الأكثرِ ضعفًا، ولم يكُنْ منَ الممكنِ تنفيذُ أيٍّ من أنشطةِ الاستجابةِ الإنسانيّةِ الأخرى المُخطَّطِ لها؛ كدعمِ العائلاتِ خلالَ فصلِ الشّتاءِ.

ومعَ التّدَفُّقِ المُفاجِئِ للاّجئينَ الضّعفاءِ القادمينَ من لبنانَ؛ تمكّنَتِ الوكالةُ من حشدِ تمويلٍ إضافيٍّ ووزّعَتْ مساعداتٍ نقديّةٍ طارئةٍ؛ فضلاً عنِ الموادِّ الغذائيةِ وغيرِ الغذائيةِ لهذهِ العائلاتِ.

ومنذُ منتصفِ شهرِ كانونَ الأوّلَ/يناير، بدأ اللاجئونَ الفلسطينيونَ الذينَ كانوا في الشمالِ السوريِّ بالعودةِ إلى ديارهم؛ وكانوا في حاجةٍ ماسّةٍ إلى المساعدةِ بجميعِ أنواعِها؛ النّقديّةِ والغذائيّةِ وغيرِ الغذائيّةِ وغيرها منَ الاحتياجاتِ، وقدْ بدأتِ الأونروا إبلاغَ مختلفِ الجهاتِ المانِحةِ بهذهِ الاحتياجاتِ، وسيَتِمُّ دعمُ هؤلاءِ اللاجئينَ بالمساعداتِ فورَ الحصولِ على التّمويلِ.

- **(التعليمُ)** يُقدِّم برنامجُ التّعليمُ والتّدريبُ التّقنيُ والمِهَنِيُّ تدريبًا عاليَ الجودةِ لِفئةِ الشّبابِ من اللاجئينَ الفلسطينيينَ في مركزِ تدريبِ دمشقَ؛ وكذلكَ في مراكزِ النيربِ وحماة وحمصَ واللاذقيةَ ودرعا. ويحصلُ معظَمُ طلابِ هذهِ المراكزِ التدريبيّةِ على وظيفةٍ بعدَ تَخَرُّجِهِم، كما توفِّرُ الأونروا لعددٍ قليلٍ منَ الطّلابِ القادمينَ من أماكنَ بعيدةٍ إقامةً في مركزِ تدريبِ دمشقَ؛ بناءً على المساحةِ المتاحةِ.

وتبذِلُ الوكالةُ جهودًا لتوفيرِ النقلِ المَجّانِيّ للطلاّبِ منَ المُخيّماتِ والتّجمُّعاتِ في ريفِ دمشقَ؛ لِعلمِها بتكاليفِ النقلِ العامِّ الباهظةِ، ويعتمدُ توفيرُ هذا الدّعمِ على التّمويلِ من جهاتٍ مانحةٍ مختلفةٍ، وتعملُ الوكالةُ في الوقتِ الحالِي على دعمِ الطّلابِ بخدماتِ النّقلِ، وسيستمرُ هذا الدّعمُ حتّى يتوفّرَ التمويلُ.

(الصّحّةُ) قَدَّمَ برنامجُ الصحّةِ في الأونروا الرّعايةَ الصّحيّةَ الأوّليّةَ الشّامِلةَ للاّجئينَ الفلسطينيينَ، وشمِلَ ذلكَ؛ توفيرُ الأدويةِ الّتي تتوافقُ معَ المعاييرِ الفنيّةِ للوكالةِ وعلى توصياتِ منظّمةِ الصّحةِ العَالميّةِ، وإنّ مراكزَ الأونروا الصّحيةَ غيرُ قادرةٍ على توزيعِ الأدويةِ لجميعِ الأمراضِ؛ حيثُ لا تتوفَّرُ الأموالُ اللاّزمةُ، لذلكَ تبذلُ الوكالةُ جهودًا كبيرةً أيضًا لتوفيرِ الدّعمِ لسُبُلِ عيشِ اللاجئينَ؛ من خلالِ تدخّلاتِ المالِ مقابلَ العملِ، وذلكَ للأعمالِ الّتي لا تتطلّبُ مهاراتٍ، ويعتمدُ المبلغُ المدفوعُ لهذا النّشاطِ على الأموالِ المُتاحةِ لدى الوكالةِ.

انتشار الفقر والأمراض الاجتماعية

انتشار الفقر والأمراض الاجتماعية

الفقـر

في مناطق سيطرةِ النّظام السوريِّ

عاشَ فلسطينيو سوريةَ تحتَ خطِّ الفقرِ، وفقدُوا أبسطَ مُقَوِّمَاتِ حياتِهِم في ظِلِّ ارتفاعِ الأسعارِ وانعدامِ مواردِهِم الماليّةِ، وباتُوا يكافِحُونَ من أجلِ لُقمةِ عيشِهِم وتحصيلِ وجبةِ طعامٍ واحدةٍ يوميًا، وأجبَرَ ارتفاعُ أسعارِ موادّ التّدفِئةِ اللاجئينَ الفلسطينيين كحالِ معظمِ الشّعبِ السّوريِّ على استخدامِ الأحذيةِ الباليةِ والملابسِ والنّفاياتِ البلاستيكيّةِ بديلاً عن وسائلِ التّدفئةِ المُعتادةِ لِتأمينِ بعضِ الدّفءِ لأطفالِهم رغمَ خُطورَتِها الكبيرةِ على صِحّتِهِم.

شَهِدَتِ المُخَيّماتُ والتَّجَمُّعاتُ الفلسطينيّةُ في سوريةَ، إقبالاً كبيرًا بينَ اللاّجئينَ الفلسطينيّينَ على بيعِ عقاراتِهِم ومُمتلكاتِهِم وأثاثِ مَنَازلِهِم وأغراضِهِمُ الشّخصيّةِ للحصولِ على تكاليفِ الخروجِ من سوريةَ نحوَ دولِ الاتّحادِ الأوروبيِّ، أو سعيًا لتلبيةِ احتياجاتِهِمُ الأساسيّةِ وتأمينِ قُوتٍ لهُم.

في شمالِ سوريّةَ

واجهَ آلافُ النّازحينَ الفلسطينيّينَ أوضاعًا مأساويّةً بعد تهجيرِهِم من مناطقِ دمشقَ وريفِها، ويعيشُ غالبيّتُهم في خيامٍ باليةٍ ويعيشونَ على المساعداتِ المُقدّمَةِ لهم منَ المؤسّساتِ الإغاثيّةِ، ويُعانونَ صعوباتٍ في تأمينِ الماءِ.

في لبنان

يفتقرُ 95% منَ اللاّجئينَ الفلسطينيّينَ للأمنِ الغذائيِّ وأكثرُ من 80 % منهُم يعتمدونَ على المساعداتِ النَّقديّةِ المُقدَّمَةِ مِن الأونروا.

في الأردن

جميعُ الأُسَرِ الفلسطينيّةِ السّوريّةِ في الأردنّ بحاجةٍ إلى مساعدةٍ ويعتمدونَ على مساعدةِ الأونروا.

الأمراضُ الاجتماعيّةُ

معَ انتشارِ حالةِ الإحباطِ والقهرِ في المجتمعِ داخلَ سوريّةَ؛ طَفَتْ على السطحِ أمراضُ اجتماعيّةٌ تعصِفُ بالشبابِ والأطفالِ جرّاءَ الفقرِ وضعفِ الوازعِ الدّينيِّ والمشاكلِ الأُسريّةِ المُرافِقةِ لَها.

- شُوهِدتْ وَوُثِّقَتْ سلوكياتٌ سيّئةٌ وسلبيّةٌ في المخيّماتِ الفلسطينيةِ بينَ اللاجئينَ الفلسطينيّينَ كونِهم جزءًا من نسيجِ المجتمعِ السّوريِّ؛ كالسّرقاتِ والنّصبِ والاحتيالِ ومحاولاتِ الخَطفِ طلبًا للمالِ وإدمانِ المُخدّراتِ والأدويةِ والعقاقيرِ الّتي تُضَيّعُ العقلَ، إضافةً إلى التّسرُّبِ منَ المدارسِ، وكذلكَ الانتسابُ لمجموعاتٍ مواليةٍ للنّظامِ السّوريِّ آنذاكَ طلبًا للمالِ ولحمايةِ أنفسِهِم.

- سجّلَتْ مجموعةُ العملِ خلالَ عام 2024، العديدَ من عمليّاتِ السّرقَةِ في المخيّماتِ الفلسطينيّةِ، استهدفَتِ المنازلَ والمحالَّ التّجاريّةَ ومؤسساتِ الدّولةِ والأونروا والجمعيّاتِ والعياداتِ؛ ووصلتْ أيضًا إلى سرقةِ المساجدِ، كما استمرَّتْ ظاهرةُ " تعفيش" مادّةِ الحديدِ من مخيّم اليرموكِ على يدِ الفرقةِ الرّابعةِ التابعةِ لماهر الأسد شقيقِ الرئيسِ السوريِّ المخلوع.
- تَفَشّتْ ظاهرةُ شربِ المُخدّراتِ في المخيّماتِ، خاصّةً في مخيّمِ النّيرب بحلب، تحتَ مُسمّى "حبِّ السهر" أو "الكبتاغون" أو غيرها منَ الأسماءِ، ووجَدَتْ هذهِ الحبوبُ طريقَها إلى أيدي شبابِ المخيّماتِ الفلسطينيّةِ، الّذين تَتراوحُ أعمارُهم بينَ 14 و25 عامًا، بأسعارٍ رخيصةٍ وسهولةِ الحصولِ عليها، والّتي تُؤدّي إلى إدمانٍ سريعٍ وأضرارٍ صحيّةٍ جسيمةٍ وانحرافٍ سلوكيٍّ خطيرٍ.

الـهــجـرة

الـهــجــرةُ

- **إحصائيّاتُ**: ارتفَعَتْ معدّلاتُ الهجرةِ بينَ الشّبابِ الفلسطينيِّ منَ المخيّماتِ والتجمّعاتِ وأماكنِ وُجودِهم في سوريةَ خلالَ عامِ 2024، حيثُ هاجرَ مِن مخيّم درعا لِلاَّجئينَ الفلسطينيّينَ العشراتُ، واتَّجهَ العديدُ منهم إلى ليبيا بغرضِ البحثِ عن فرصِ عملٍ، كما غادرَ مخيمَ خان الشّيح لِّلاجئينَ الفلسطينيّنَ في ريفِ دمشقَ أكثرَ من 100 شابٍّ، فيما شَهِدَ مُخيم النيرب للاّجئينَ الفلسطينيّينَ في مدينةِ حلبَ مغادرةَ الكثيرِ من شبابِها إلى دولةِ البوسنة والهرسك، وإلى الشّمالِ السّوريِّ ومنها إلى تركيا للعبورِ لليونان ومن ثم إلى إحدى الدّوَلِ الأوروبيّةِ، ووَثّقَتْ المجموعةُ هجرةَ أكثرَ من (150) شاباً من أبناءِ مخيمِ النيرب.
- **تكاليفُ السّفَرِ**: قُدِّرَتْ بحوالي 9000 دولار أمريكي، منها 3500 دولار للوصولِ إلى الشّمالِ السّوريِّ ومن ثَمّ تركيا، وحوالي 1500 دولار من تركيا عبرَ البحرِ بقاربٍ مَطّاطِيٍّ إلى اليونان، وما بين 3 آلاف و4آلاف دولار لمن يريد السفر جوًا من اليونان عن طريق المطار بجواز شبيه إلى إحدى الدول الأوربية.
- **أسباب الهجرة** تعود أسباب هجرة الفلسطينيين من سورية إلى تدهور الوضع المعيشي وانتشار الفقر والبطالة بينهم، والفرار من الخدمة الإجبارية في جيش التحرير الفلسطيني، والخوف من اعتقال الأجهزة الأمنية السورية، فضلاً عن اليأس وغياب الأمل بحياة أفضل.
- **أخطار الطرق** محاولة الوصول إلى الدول الأوروبية يهدد حياتهم وحياة أطفالهم، حيث ركب العشرات منهم مراكب الموت عبر البحر من تركيا وليبيا للوصول إلى اليونان أو إيطاليا، أو المشي عبر الغابات وقطع عدد من الدول للوصول إلى دول

اللجوء الأوروبية، ومنهم من ينتظر لأشهر عديدة في مخيمات اللجوء باليونان، وآخرون منهم فقدوا حياتهم على طرق الهجرة في بحر إيجة، ورُصد خلال العام 2024 إنقاذ العشرات منهم إثر غرقهم أو تعطل مراكبهم في بحر إيجة والمتوسط من قبل خفر السواحل التركي، واليوناني، والإيطالي، والتونسي، والليبي.

- **ضحايا الهجرة** قضى 8 لاجئين من فلسطينيي سورية بعد ركوبهم البحر، ما يرفع عدد ضحايا الهجرة من فلسطينيي سورية والموثقة لدى مجموعة العمل إلى قرابة 100 قضوا غرقًا خلال السنوات الماضية، إضافة إلى فقدان العديد منهم، ووصلت إلى مجموعة العمل العديد من المناشدات للبحث والوصول لمهاجرين فلسطينيين فُقدوا على طرق الهجرة.
- **وجهة المهاجرين** تركزت وجهة معظم اللاجئين الفلسطينيين إلى دول مثل ألمانيا وبشكل أكبر إلى هولندا قبل أن تعلن عن تشديد قوانين اللجوء في الربع الأخير من العام 2024، بسبب التسهيلات التي تمنحها للاجئين بشكل عام والفلسطينيين بشكل خاص حيث كانت الحكومة الهولندية تمنح الإقامة الدائمة ومن ثم الجنسية لفلسطينيي سوريا بعد ثلاث سنوات، فيما تجنب فلسطينيو سوريا المخاطرة بالوصول إلى دول مثل الدانمارك والسويد، لصعوبة إجراءات تلك الدول في منح الإقامات خاصة مع وصول الأحزاب اليمينية، التي دعت إلى تطبيق المزيد من الإجراءات المشددة للتخفيف من أعداد طالبي اللجوء في بلدانهم، كسحب الإقامات الدائمة وفرض شروط اللغة والاندماج للحصول عليها.

ضحايا ومفقودين

إحصائيات وأرقام لعام 2024

ضَحايا ومفقودونَ.. إحصائِيَّاتُ وأرقامُ لعام 2024

وَثقَتْ مجموعةُ العمل 82 ضحيّةً منَ اللاجئينَ الفلسطينيّينَ السّوريّينَ قَضَوْا لأسبابٍ مُتَعدّدةٍ، وتُظهِرُ البياناتُ أنّ 51 ضحيّةً منهُم كانوا عسكريّينَ و31 آخرينَ كانوا منَ المدَنِيّينَ، 7 منهُم إناثٌ بينهم امرأةٌ مُسِنّةٌ، وطفلين، ولاجئًا واحدًا قضَى تحتَ التّعذيبِ قبلَ سُقوطِ النّظامِ السوريِّ.

ضحايا فلسطينيي سورية في العام 2004 حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة
إناث	7	9 %
ذكور	75	91 %
المجموع	82	100 %

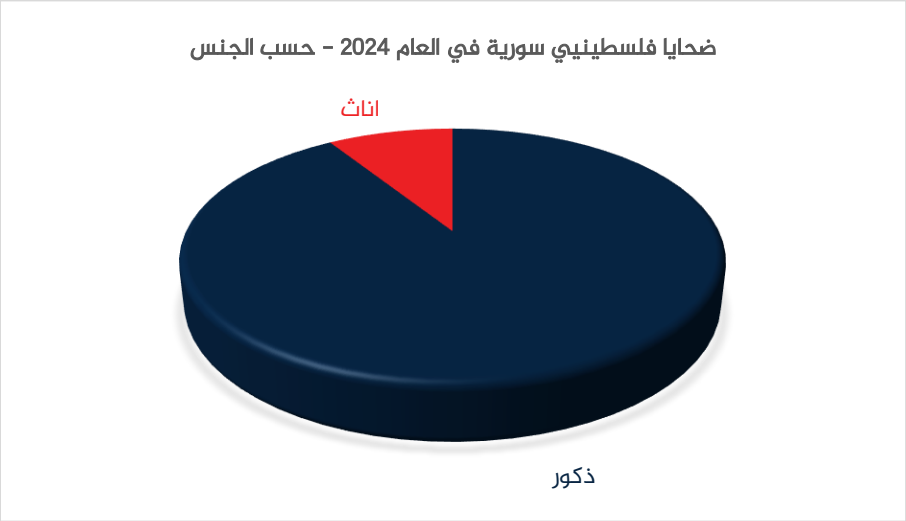

ضحايا فلسطينيي سورية في العام 2004 حسب العمر

العمر	العدد	النسبة
بالغ	80	98 %
طفل	2	2 %
المجموع	82	100 %

ضحايا فلسطينيي سورية في العام 2004 حسب التصنيف

التصنيف	العدد	النسبة
مدني	31	38 %
عسكري	51	62 %
المجموع	82	100 %

ضّحايا الفلسطينيّونَ الّذين قَضَوْا في سوريةَ خلالَ العدوانِ الإسرائيليِّ:

قضى في سوريةَ (11) لاجئًا فلسطينيًا غالبيَّتُهم من أعضاءِ حرَكةِ "الجهادِ الإسلاميِّ في فلسطينَ" بسببِ الضّرباتِ الإسرائيليّةِ خلالَ عدوانِها على سوريةَ.

الضَّحايا الفلسطينيّونَ من سوريةَ الّذين قَضَوْا في لبنانَ خلالَ العدوانِ الإسرائيليِّ:

قَضَى في لبنانَ (42) لاجئًا فلسطينيًا من سوريةَ باستهدافِ الاحتلالِ الإسرائيليِّ خلالَ عدوانِهِ على لبنانَ، بينهم (11) لاجئًا منَ المَدَنيّينَ بينهُم طفلان، و(31) لاجئًا من الكوادر العَسكريّةِ، (30) منهُم عناصرَ في حرَكةِ "الجهادِ الإسلاميِّ في فلسطينَ".

الضحايا الفلسطينيون من سورية قضوا في غزة خلال العدوان الإسرائيلي

قضى في قطاع غزة، (4) لاجئين فلسطينيين من سورية، بينهم مسنّة، باستهداف الطائرات الإسرائيلية خلال عدوانها على القطاع.

الضحايا الفلسطينيون الذين قضوا في سورية خلال عملية ردع العدوان

قضى في سورية، خلال عملية ردع العدوان التي أعلنت عنها هيئة تحرير الشام يوم 27 نوفمبر/تشرين ثاني 2024 وحتى نهاية العام 2024 (10) لاجئين فلسطينيين

5 منهم من مرتبات جيش التحرير الفلسطيني، و4 ممن شاركوا في العملية، ولاجئ واحد قضى بقصف طائرات النظام البائد.

الضحايا الفلسطينيون من سورية قضوا على طرق الهجرة

قضى على طرق الهجرة التي يسلكها المهاجرون (8) لاجئين فلسطينيين من سورية، (6) لاجئين منهم قضوا غرقًا على السواحل الليبية، و(2) قضوا غرقًا على السواحل اليونانية.

مفقـودون

وَثَّقَتْ مجموعةُ العمل الإعلانَ عن فقدان (11) لاجئًا فلسطينيًا من سوريةَ خلال عام 2024، وفقَ التسلسل التّاريخِيِّ:

- كانون الثاني/يناير؛ اختفاءُ الشّابِ " فادي حوارنة"، 23 عامًا، من أبناءِ مخيّم الرمل في اللاذقيةِ.
- نيسان/أبريل؛ اختفى الفلسطينيّان "رشيد عبد الله المصري، وظافر عوض"، وهُما من أبناءِ مخيّم جَرَمانا، أثناء عودَتِهِما من عَمَلِهما في بلدةِ دوحةِ عرمون إلى مدينةِ صيدا جنوبي لبنانَ.
- تموز/يوليو؛ فُقدَ الشابُّ "أحمد ظافر قنبور"، 26 عامًا، فلسطينيٌّ من أبناءِ مدينةِ درعا شمال الخط، وكانَ يعملُ في مستودع أدويةٍ.
- تموز/يوليو؛ فُقد الشقيقان الفلسطينيّان " يوسف ومحمد سامر فياض" قرب حاجز لأمن النظام السوري الفاصل بين بلدة يلدا ومنطقة العروبة جنوب مخيم اليرموك.
- آب/أغسطس؛ انقطع الاتصال بالشابين "عز الدين موسى" و "محمد خليل"، وهما من أبناء مخيم الحسينية، وفقدا في منطقة الكسوة.

- تشرين الأول/أكتوبر؛ فُقدت الفتاة الفلسطينية " لين خالد الخطيب"، وهي من مخيم جرمانا للاجئين الفلسطينيين بريف دمشق.
- تشرين الثاني/نوفمبر؛ أعلنت عائلة الأستاذ "حسين إبراهيم حلاوة" (أبو خالد)، المقيم في منطقة دمر البلد وأحد أبناء مخيم اليرموك، عن فقدانه في ظروف غامضة
- تشرين الثاني/نوفمبر؛ فُقد اللاجئ الفلسطيني السوري "علاء محمد حسن" والمقيم في مخيم الجليل في مدينة بعلبك شرق لبنان.

86-90 Paul Street,London, EC2A 4NE,UK

+442039293884

www.actionpal.org.uk

info@actionpal.org.uk

9 780201 379846